

حجية خبر الواحد في العقيدة

بقلم

الدكتور

شعبان محمد اسماعيل

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين

يهدف هذا البحث إلى تمحيص آراء
العلماء في مسألة من أهم مسائل أصول
الفقه وهي : حجية خبر الواحد في الأمور
الاعتقادية والرد على من ينقل الإجماع على
عدم حجيته فيها ، باعتبار أن السنة
هي المصدر الثاني للتشريع ، ويثبت بها
من الأحكام ما يثبت بالقرآن الكريم ، متى
صحت نسبتها إلى رسول الله - ﷺ - .

حجية خبر الأحاد في العقيدة

بقلم

الدكتور شعبان محمد اسماعيل

السنة هي المصدر الثاني للتشريع ، بعد القرآن الكريم ، فكلهما وحى من عند الله - تعالى - فالقرآن وحى باللفظ والمعنى ، والسنة وحى بالمعنى دون اللفظ .

وإذا كان القرآن قد حوى الأصول والقواعد الأساسية للإسلام : عقائده وعباداته وأخلاقه ومعاملاته وآدابه ، فإن السنة النبوية هي البيان النظرى والتطبيق العملى للقرآن فى ذلك كله ، بالإضافة إلى الأحكام التى جاءت بها السنة مما سكت عنه القرآن الكريم .

وإذا كانت السنة نوعا من أنواع الوحي ، فإنه يجب اتباعها والعمل بما جاءت به من أحكام وتوجيهات ، فطاعة الرسول - ﷺ - فيها واجبة متى صحت نسبتها إليه - ﷺ - كما يطاع فيما بلغه من آيات القرآن الكريم .

وقد دل على ذلك العديد من آيات القرآن الكريم ، وكذلك السنة نفسها ، وإجماع الأمة ، وكذلك العقل والنظر .

ومن الآيات الصريحة فى هذا المعنى قوله تعالى : (وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون) آل عمران : ١٣٢ .

وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) النساء : ٥٩ .

قال ميمون بن مهران : « الرد إلى الله : هو الرجوع إلى كتابه ،
والرد إلى الرسول : هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته بعد وفاته » (١)
والآيات في هذا المعنى كثيرة جدا .

كما دلت السنة على ذلك ، فقد صحت الأحاديث عن رسول الله
- ﷺ - بوجوب الاحتكام إلى السنة ، كما يحتكم إلى القرآن الكريم ،
ومن هذه الأحاديث :

ما روى الإمام مالك في موطئه - أن رسول الله - ﷺ - قال :
« تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه » (٢)
والأحاديث الواردة في هذا المعنى كثيرة ومتعددة ، يضيق المقام
عن حصرها هنا (٣) .

وقد أجمعت الأمة على الاحتجاج بالسنة وعلى وجوب العمل بها ،
ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا من لا يعتد بخلافه ، فمنذ عصر الصحابة
- رضی الله عنهم - إلى يومنا هذا والمسلمون جميعا يحتكمون إلى سنة
رسول الله - ﷺ - ويرجعون إليها في فهم آيات القرآن الكريم وتفصيل
مجمله ، وتقييد مطلقه ، وتخصيص عامه ، وتوضيح مشكله ، إلى
آخر وجوه البيان التي ذكرها العلماء ، بالإضافة إلى الأحكام
التي لم يتعرض لها القرآن الكريم ، على ما في ذلك من خلاف ،
حول استقلال السنة بتشريع بعض الأحكام التي سكت عنها القرآن ،
وآلتى يكاد أن يكون الخلاف فيها لفظيا (٤) .

(١) انظر : بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ج ٢ ص ١٩٠ طبعة المكتبة
السلفية .

(٢) راجع : شرح الزرقاني على صحيح الموطأ : ج ٤ ص ٢٤٦ ، باب :
التهمة عن القول بالقدر .

(٣) انظر : مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي ، جامع بيان
العلم وفضله لابن عبد البر ، ج ٢ ص ٢٣٠ وما بعدها ، ط السلفية .

(٤) انظر : الموافقات للشاطبي : ج ٤ ص ١٢ وما بعدها ، ط الطبلي .

كذلك دل العقل السليم والنظر الثاقب على حجبية السنة ، فمن
المعلوم أن الله - تعالى - أنزل الكتاب على رسوله - ﷺ - ليعين للناس
ما نزل إليهم من ربهم . قال تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين
للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) النحل : ٤٤ . ومن المعلوم أن
المبين لا ينفك عن المبين ، وإذا كان العمل بالقرآن واجبا فإن هذا العمل
يجب أن يكون على مقتضى هذا البيان الذى جاء به رسول الله ﷺ (٥) .

كما أن القرآن قد فرض على الناس فرائض مجملة ، لم يفصل
أحكامها ولا كيفية أدائها ، كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك من
الأحكام ، وتكفلت السنة ببيان ذلك كله ، والمسلم فى حاجة إلى معرفة
هذه الأحكام ، بتفصيلاتها المختلفة حتى يكون على بينة من أمر
دينه . وصدق الله العظيم إذ يقول عن رسوله - ﷺ - : (وإنك لتهدى
إلى صراط مستقيم . صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى
الأرض . . .) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

أقسام السنة من حيث الرواية :

وتنقسم السنة من حيث الرواية إلى قسمين :

(أ) سنة متواترة .

(ب) سنة آحادية (٦) .

(٥) المصدر السابق : ج ٤ ص ١١ .

(٦) هذا بناء على رأى الجمهور ، وللحنفية اصطلاح آخر ، حيث
قسموا السنة الى متواترة ومشهورة وآحادية . . انظر : (نزهة
المشتاق ص ٤٤٦ ، كشف الاسرار على اصول البزدوى ج ٢ ص ٣٦٨ ،
فوائح الرحموت : ١٠١/٢) .

السنة المتواترة :

التواتر في اللغة : التتابع ، مأخوذ من مجيء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما ، ومنه قوله تعالى : (ثم أرسلنا رسلاً تترى) المؤمنون : ٤٤ . وقيل : مشتق من الوتر ، والوتر قد يتباعد بعضه عن بعض ، يقال : تواترت الكتب ، أى جاء بعضها إثر بعض وترا وترا ، من غير أن تنقطع ، أو مع فترات (٧) .

أما عند علماء الأصول فله تعريفات كثيرة ، منها ما ذكره الزركشى في البحر المحیط (٨) حيث قال : (... خبر جمع يمتنع تواطؤهم على الكذب من حيث كثرتهم عن محسوس ... وإنما قال : من حيث كثرتهم ليحترز به عن خبر قسوم يستحيل كذبهم لسبب آخر خارج عن الكثرة) .

والمقصود بالمحسوس : ما يدرك بإحدى الحواس الخمس ، واحترز به عن النظريات ، فإن الجمع العظيم إذا أخبروا عن حدوث العالم أو غير ذلك فإن خبرهم لا يحصل العلم (٩) .

والتواتر نوعان :

١ - تواتر لفظي : وهو ما رواه بلفظه جمع عن جمع لا يتوهم تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه .

٢ - وتواتر معنوي : وهو ما اتفق نقلته على معناه من غير مطابقة

(٧) راجع : القاموس المحيط ج ٢ ص ١٥٦ ، المصباح المنير : ج ٢ ص

(٨) ج ٤ ص ٢٣١ ، طبعة الكويت .

(٩) انظر : شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٣٤٩ .

فى اللفظ ، ولا خلاف فى أن المتواتر يفيد العلم ، إلا ما نثقل عمن
لا يعتد بخلافهم (١٠) .

عدد التواتر :

للعلماء فى العدد الذى يحصل به التواتر خلاف طويل ، فقل
خمس ، وقل : اثنا عشر ، وقل : عشرون ، وقل : سبعون ،
وقل : ثلاثمائة ، إلى آخر الآراء التى قال المحققون عنها : إنها
تحكم ولا دليل يدل عليها ، وأن المطلوب حصول العدد الذى يتحقق
به التواتر حسب كل واقعة وما يحف بها من القرائن التى تعود إلى
المخبرين وأحوالهم ، وإلى السامعين واختلاف مداركهم فى تقبل الأخبار
وحصول العلم بها ، بأن يبلغ الرواة حدا من الكثرة تحيل العادة تواطؤهم
على الكذب ، ولابد أن يتحقق ذلك فى جميع طبقاته أوله ووسطه
ومنتهاه .

ولا خلاف بين العلماء فى أن التواتر يفيد اليقين بثبوت الخبر عن
رسول الله - ﷺ (١١) .

السنة الأحادية :

الأحاد : جمع أحد ، كإبطال جمع بطل ، وهمزة أحد مبدلة

(١٠) انظر : المستصفى للغزالي ج ١ ص ١٣٢ ، طبعة التجارية ،
حاشية البناني على شرح المطى على جمع الجوامع ج ٢ ص ١١٩
وهناك خلاف آخر فى نوع هذا العلم ، أهو علم ضرورى أو
نظرى خلاف بين العلماء . يراجع فى ذلك الأحكام للامدى
٢٧/٢ ، ٢٨ ، المستصفى : ١٣٢/١ ، ١٣٣ ، فواتح الرحموت
١١٤/٢ .

(١١) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (١٥٤/٢) وحاشية
البناني على شرح جمع الجوامع (١٢١/٢) والأحكام فى أصول
الأحكام للامدى (١٣٠/٢) .

من الواو وأصل أحاد : أحاد بهمزتين ، أبدلت الثانية ألفا للتخفيف
كأدم ، أصلها آدم (١٢) .

أما في اصطلاح الأصوليين : فقد عرف بتعريفات كثيرة ، بناء
على اختلاف العلماء في تقسيمات السنة - كما تقدم - (١٣) .

وعند جمهور المتكلمين (ما عدا المتواتر) وبذلك يدخل فيه
ما يسمى عند الفقهاء بالمستفيض المشهور . وهو ما زاد على الأحاد
ولم يصل إلى حد التواتر (١٤) .



(١٢) انظر : القاموس المحيط (٢٨٣/١) والمصباح المنير (١٣/١) ،
١٠٠٧/٢ .

(١٣) من أن الحنفية يقسمون السنة إلى ثلاثة أقسام : متواترة ،
ومشهورة ، وأحادية ، على أن بعض الحنفية كالجصاص جعلوا
المشهور قسما من المتواتر .

(١٤) يرى الجمهور أن خبر الأحاد أقسام : منها : خبر الواحد ، ومنها
الخبر المستفيض وهو ما زاد نقلته على ثلاثة أو على واحد ، أو
على اثنين - على خلاف في ذلك . ومنها المشهور وهو ما اشتهر
ولو في القرن الثاني أو الثالث ، وكان رواته في الطبقة الأولى
واحدا أو أكثر . وقسم القرافي الأخبار إلى متواتر وأحاد ،
وما ليس بمتواتر وأحاد . انظر : الكفاية للخطيب البغدادي
ص ١٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١٢٩/٢ ،
المستقصى ١٤٥/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ ، شرح الكوكب
المنير ٣٤٥/٢ ، أرشاد الفحول ص ٤٨ .

حجية خبر الآحاد

تمهيد :

من المتفق عليه أن الخبر المنقول عن رسول الله - ﷺ - بطريق التواتر مقطوع بنسبته الى رسول الله - ﷺ - فأصبح كالمعائن المسموع منه ، وبذلك يكون مفيدا لليقين .

أما الخبر الذي لم يبلغ حد التواتر ، فلا يكون مقطوعا بنسبته الى رسول الله - ﷺ - فلا يفيد اليقين من ناحية الثبوت . الا أن كلا من المتواتر والآحاد قد يكون قطعيا في دلالته وقد يكون ظنيا .

فالسنة من ناحية الدلالة كالقرآن ، منها ما هو قطعي ، ومنها ما هو ظني .

أما من ناحية الثبوت : فانها تختلف عن القرآن ، فإنه كله قطعي الثبوت ، أما السنة فبعضها قطعي الثبوت ، وبعضها ظني (١٥) . وهذا هو الذي جعل العلماء يختلفون فيما يفيد خبر الآحاد من الظن أو العلم ، وهذا ما سنوضحه الآن .

وقبل بيان مذاهب العلماء في حجية خبر الآحاد في العقيدة ينبغي أن نحرر محل النزاع فنقول :

اتفق العلماء على وجوب العمل بخبر الآحاد في الفتوى وفي الشهادة ، وفي الحكم ، وفي الأمور الدنيوية ، كإخبار طبيب أو غيره بمضرة شيء ، وكالمعاملات ونحوها ، والحروب وما أشبه ذلك (١٦) . فكل هذه الأمور لا خلاف في حجية خبر الواحد فيها ، وما عدا ذلك فمحل خلاف .

ومما هو مختلف فيه الأمور العقدية ، وهو موضوع البحث .

(١٥) انظر : كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى ج ٢ ص ٣٦٠
إرشاد الفحول للشوكانى ص ٤٦ ط الحلبي ، الأحكام للآمدني
ج ٢ ص ٢٠ ، ٢١ .

(١٦) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٨ ، حاشية العطار على شرح
جمع الجوامع ١٤٥/٢ ، الكفاية للخطيب البغدادي ص ٤٣٢ .
(م ٣٦ - حولية) .

مذاهب العلماء

فيما يفيد خبر الأحاد

قبل أن نذكر آراء العلماء في الاحتجاج بخبر الأحاد في العقيدة يجب أن نوضح المذاهب المختلفة فيما يفيد خبر الأحاد من الظن أو العلم ، لأن حجتيه في العقيدة أو عدم حجتيه مبنى على ما يفيد من الدلالة .

وللعلماء في ذلك عدة مذاهب :

المذهب الأول :

أنه يفيد الظن وهو رأى الجمهور من العلماء منهم : الامام النووى وابن عقيل وابن الجوزى وأبو بكر الباقلانى وأبو حامد الاسفرايينى وابن برهان وفخر الدين الرازى والآمدى وامام الحرمين وابن الحاجب والسبكى والبيضاضى وأبو الحسين البصرى وهو الذى أيدته شيخ الاسلام زكريا الانصارى (١٧) .

المذهب الثانى :

أنه يفيد العلم بذاته ، وهو مذهب كثير من علماء الأصول والمحدثين .

(١٧) أنظر تدريب الراوى شرح تقريب النووى : ج ١ ص ١٣٢ ، شرح النووى على صحيح مسلم ج ١ ص ٢٠ ، الأحكام للآمدى ج ٢ ص ٤١ المستصفى ج ١ ص ١٤٢ ، شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٣٥١ ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت : ج ٢ ص ١٢٣ .

قال ابن الصلاح : « ما أسنده البخارى ومسلم : العلم اليقيني
الظنرى واقع به ، خلافا لمن نفى ذلك ، محتجا بأنه لا يفيد في أصله
إلا الظن ، وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن
والظن قد يخطئ » .

قال : وقد كنت أميل الى هذا وأحسبه قويا ثم بان لى أن المذهب
الذى اخترناه أولا هو الصحيح ، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ
لا يخطئ ، والأمة في أجماعها معصومة من الخطأ » (١٨) .

وقال أبو الخطاب الحنبلى : « الذى عليه الأصوليون من أصحاب
أبى حنيفة والشافعى وأحمد أن خبر الواحد اذا تلقته الأمة بالقبول
تصدقا له وعملا به يوجب العلم ، الا فرقة قليلة اتبعوا طائفة من
أهل الكلام وأنكروا ذلك » .

والأول ذكره أبو اسحاق وأبو الطيب ، وذكره عبد الوهاب وأمثاله
المالكية ، والمرضى وأمثاله من الحنفية ، وهو الذى عليه أكثر
الفقهاء وأهل الحديث والسلف ، وأكثر الأشعرية وغيرهم » (١٩) .

وقال ابن قاضى الجبل :

« مذهب الحنابلة : أن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات
أصول الديانات ، ذكره القاضى أبو يعلى فى (مقدمة المجرى) والشيخ
تقى الدين فى عقيدته » (٢٠) .

(١٨) مقدمة ابن الصلاح : تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، ط دار
الكتب ، ص ١٤ .

(١٩) انظر شرح الكوكب المنير : ج ٢ ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(٢٠) المسودة لآل تيمية : ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

وحكى ابن عبد البر الاجماع على ذلك (٢١) .

وقال ابن عبد الشكور : (ويوجب ظنا كأنه اليقين) .

وقال الانصارى : شارح (مسلم الثبوت) : ويسمى هذا الظن علم

الطمأنينة (٢٢) .

وفى شرح الكوكب المنير (٢٣) : (ويفيد الحديث المستفيض المشهور

علما نظريا ، نقل ذلك ابن مفلح وغيره عن الأستاذ أبى اسحاق وابن

فورك وقيل : يفيد القطع) .

وقال الشيخ : أبو اسحاق الشيرازى : « وخبر الواحد اذا تلقته

الامة بالقبول يوجب العلم والعمل سواء عمل به الكل أو البعض وتاوله

البعض ، لأن تؤيلهم له دليل على قبوله » (٢٤) .

وقال ابن حزم : « قال أبو سليمان والحسين بن على الكرابيسى ،

والحارث بن أسد المحاسبى وغيرهم : أن خبر الواحد العدل ، عن مثله ،

الى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا . وبهذا نقول (وحصول

العلم عندهم مطرد احتفت بالخبر القرائن أم لم تحتف) » (٢٥) .

قال الشوكانى : « وقال أحمد بن حنبل : ان خبر الواحد يفيد

بنفسه العلم وحكاه ابن حزم فى (الأحكام) عن داود الظاهري

(٢١) المصدر السابق : ص ٢٤٥ .

(٢٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت : ج ٢ ص ١١٢ ، كشف الاسرار

للبخارى على أصول البزدوى : ج ٥ ص ٣٦٨ .

(٢٣) ج ٢ ص ٣٤٧ .

(٢٤) انظر اللمع : ص ٤٠ غير أنه خالف ذلك فى التبصرة وقال أن

أخبار الآحاد لا توجب العلم ، انظر ص ٢٩٨ بتحقيق الدكتور

محمد حسن هيتو .

(٢٥) انظر الأحكام : ج ١ ص ١٠٧ .

والحسين بن علي الكرابيسي والحاترث المحامبي قال : وبه نقول ، وحكاة ابن خويز منداد عن مالك بن أنس ، واختاره وأطال في تقريره ، ونقل عن القفال أنه يوجب العلم الظاهر « (٢٦) » .

فهذه النصوص وغيرها كثير تدل دلالة صريحة على أن خبر الآحاد يفيد العلم بذاته ، ولم يفرق هؤلاء العلماء في هذه النصوص بين إفادته للعلم في الأمور الاعتقادية أو الفروع العملية . وهذا ما منوضحه قريباً .

المذهب الثالث :

أنه يفيد العلم بواسطة القرائن الخارجية وليس بذاته ، وهي رواية عن الامام أحمد وبعض الظاهرية وغيرهم .

جاء في شرح الكوكب المنير (٢٧) : « وقال الموفق وابن حمدان والطوفي وجمع : أنه يفيد العلم بالقرائن . قال في شرح التحرير : وهذا أظهر وأصح . لكن قال الماوردي : القرائن لا يمكن أن تضبط بعادة . وقال غيره : يمكن أن تضبط بما تسكن اليه النفس ، كسكونها الى المتواتر أو قريب منه ، بحيث لا يبقى فيها احتمال عنده » .

وفي فوائح الرحموت (٢٨) : (الأكثر من أهل الأصول ، ومنهم الأئمة الثلاثة على أن خبر الواحد ان لم يكن هذا الواحد معصوما نبيا لا يفيد العلم مطلقا سواء اختلف بالقرائن أولا . وقيل : يفيد خبر الواحد الغير المعصوم بالقرينة زائدة كانت أو لازمة) .

(٢٦) . ارشاد الفحول : ص ٤٨ ، ط - الحلبي .

(٢٧) . ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٢٨) . ج ٢ ص ١٢١ . وانظر أصول السرخسي ج ١ ص ٣٢١ ، الأحكام لابن حزم : ج ١ ص ١٠٧ ، وما بعدها .

وفى شرح العصد على مختصر ابن الحاجب (٢٩) : « اختلف فى خبر الواحد العدل » هل يفيد العلم أو لا ؟ والمختار أنه يفيد العلم بانضمام القرائن وعنى بها الزائدة على ما ينفك التعريف عنه عادة . وقال قوم : يحصل العلم به من غير قرينة أيضا ثم اختلفوا . فقال أحمد فى قول يحصل به العلم بلا قرينة ، ويطرد أى كلما حصل خبر الواحد حصل العلم . وقال قوم : لا يطرد أى قد يحصل العلم به لكن ليس كلما حصل حصل العلم به ، وقال الأكثرون : لا يحصل العلم به لا بقرينة ولا بغير قرينة » .

وفى المحلى على جمع الجوامع : « خبر الواحد لا يفيد العلم : لا بقرينة . . . وقال الأكثرون : لا يفيد مطلقا » (٣٠) .

وقال الشوكانى : « الأحاد وهو خبر لا يفيد بنفسه العلم ، سواء كان لا يفيد أصلا ، أو يفيد بالقرائن الخارجة عنه ، فلا واسطة بين المتواتر والأحاد ، وهذا قول الجمهور » (٣١) .

المذهب الرابع :

أنه لا يفيد شيئا حكاه السرخسى ولم ينسبه لأحد (٣٢) كما حكاه صاحب شرح التوضيح بدون نسبة أيضا (٣٤) وهو رأى ضعيف لا يعمل عليه .

(٢٩) ج ٢ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٣٠) حاشية البنائى على شرح جمع الجوامع : ج ٢ ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣١) ارشاد الفحول : ص ٤٨ ، ط الحلبي .

(٣٢) انظر اصول السرخسى : ج ١ ص ٣٢١ .

(٣٣) شرح التلويح على التوضيح : ج ٢ ص ٣ .

خلاصة واستنتاج :

بالتأمل فى النقول المتقدمة نرى أن لعلماء الأصول فى دلالة خبر الأحاد عدة اتجاهات كلها تدور حول افادته للظن أو العلم ، سواء كان بذاته أو بانضمام قرينة اليه ، ونتج عن ذلك الخلاف فى حجيته فى الأمور الاعتقادية أو عدم حجيته .

والذى يلفت النظر أن أكثر الأصوليين ينقلون الإجماع على عدم حجيته فى أمور العقيدة ، بناء على أنه يفيد الظن ولا يفيد العلم ، وهو أمر لا يتفق مع قواعد البحث والأسس العلمية ، وقد رأينا فيما مضى خلاف العلماء حول دلالة خبر الأحاد ، وأن الجمهور من العلماء يرون أنه يفيد العلم سواء كان مجردا أو بقرينة ، فكيف ينقل الإجماع مع وجود هذا الخلاف . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فإن قضية عدم الاكتفاء بالظن فى الأمور الاعتقادية ليس على إطلاقه ، والا فهناك العديد من الأحكام الاعتقادية قائمة على الظن الذى تدعمه نصوص أخرى ، فنبغى أن نوضح مذاهب العلماء فى موضوع البحث وهو دلالة خبر الأحاد وحجيته فى العقيدة من خلال الأدلة والنصوص الشرعية .

وأيا كان الخلاف فإن المذاهب المتقدمة يستخلص منها مذهبان :

أحدهما : أن خبر الأحاد يفيد الظن .

ثانيهما : أنه يفيد العلم .

وسوف نستدل لهذين المذهبين ، ثم نبني عليهما الكلام فى حجية خبر الأحاد فى العقيدة .

من أدلة القائلين بافادته الظن :

استدل القائلون بأنه يفيد الظن بأدلة كثيرة ، سوف نقصر منها

على الأهم منها :

أولاً : أن خبر الواحد لو كان مفيداً للعلم لكان العلم حاصلًا بنبوة من أخبر بكونه نبياً دون حاجة لمعجزة تدل على صدقه ، ولوجب أن يحصل للحاكم العلم بشهادة الواحد ولا احتياج لشاهد آخر ، ولا لتزكية .

ثانياً : أن الانسان يجد من نفسه تزايد الاعتقاد بالخبر كلما زاد المخبرون ، ولو كان الخبر الأول مفيداً للعلم لما حصلت الزيادة ، لأن العلم لا يقبل الزيادة والنقصان .

ثالثاً : أنه لو حصل العلم بخبر الواحد لكان عادياً ، ولو كان عادياً لاطرو كخبر المتواتر ، والملازم منتف ، اذ كثيراً ما يسمع خبر العدل ولا يحصل العلم القطعى .

رابعاً : أنه لو حصل العلم به لوجب القطع بتخطئة من يخالفه بالاجتهاد ، وهو خلاف الاجماع .

خامساً : أنه لو حصل العلم به لادى الى تناقض المعلومات اذا أخبر عدلان بأمريين متناقضين فان ذلك جائز بالضرورة ، بل واقع ، والملازم باطل (٣٤) .

من أدلة القائلين بأنه يقيّد العلم :

استدل القائلون بأن خبر الواحد يفيد العلم بأدلة كثيرة ، أوردها الأمدى وابن حزم وغيرهما ، منها :

١ - من أقوى الأدلة التي ذكرها ابن حزم فى هذا المقام قوله : « أن كلام رسول الله - ﷺ - فى الدين ، كله وحى من عند الله ،

(٣٤) انظر فى هذه الأدلة : الأحكام للأمدى : ج ٢ ص ٣٢ وما بعدها ، شرح العنجد على ابن الحاجب : ج ٢ ص ٥٦ ، أصول مذهب الامام أحمد : ص ٣٥٨ .

وان كل وحى نزل من عند الله فهو ذكر منزل ، وقد تكفل الله بحفظ الذكر المنزل ، وضمن ألا يضيع منه شيء ولا يحرف ، ولو جاز شيء من ذلك لكان كلام الله كذبا ، وهذا لا يخطر بالبال ، فوجب أن يكون الذى جاء به محمد - ﷺ - محفوظا مبلغا الى كل من طلبه ولا سبيل الى اختلاطه بباطل « (٣٤) » .

٢ - أن الأمة قد أجمعت على العمل بخبر الواحد واتباعه ، ولولا أنه مفيد للعلم ، لما وجب العمل به ، لأن الله تعالى نهى عن اتباع الظن فقال تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) الاسراء : ٣٦ . كما ذم متبعى الظن فى قوله تعالى : (إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا ٠٠) سورة النجم : ٢٨ ، فدل ذلك على حرمة اتباع الظن .

٣ - أن خبر الواحد لو لم يكن مفيدا للعلم لما أبيع قتل المقر على نفسه بالقتل ولا بشهادة اثنين ، ولما وجبت الحدود بأخبار الأحاد ، لكون ذلك قاضيا على دليل العقل وبرائة الذمة (٣٥) .

٤ - ما ورد عن على - رضى الله عنه - أنه قال : ما حدثنى أحد بحديث إلا استحلقتة سوى أبى بكر ، فقد صدق أبى بكر وقطع بصدقه وهو واحد (٣٦) .

كل ذلك وغيره كثير يدل على أن خبر الأحاد يفيد العلم لارتباطه بالعمل ، وفصل أحدهما عن الآخر باطل .

(٣٤) الأحكام : ج ١ ص ١٠٧ .

(٣٥) راجع الأحكام للأمدى : ج ٢ ص ٣٥ ، حاشية البنانى على شرح

جمع الجوامع : ج ٢ ص ١٣٠ .

(٣٦) المراجع السابقة :

قال الامام ابن القيم :

« المطلوب فى المسائل العلمية أمران : العلم والعمل »

والمطلوب فى العمليات العلم والعمل أيضاً ...

ثم قال : فالمسائل العلمية عملية ، والمسائل العملية علمية ، فان الشارع لم يكف من المكلفين فى العمليات بمجرد العمل دون العلم ، ولا فى العمليات بمجرد العلم دون العمل « (٣٧) » .

ثمرة الخلاف :

وتظهر ثمرة الخلاف بين القائلين بافادته للظن أو العلم فى حكم منكر خبر الاصاد ، فمن قال انه يفيد الظن قال : ان منكره لا يكفر ولا يفسق ، متى كان انكار الخبر أو جحوده صحته لمسوغ شرعى .

اما القائلون بانه يفيد العلم فقد اختلفوا فى الحكم على منكره ، فحكم بكفره بعض العلماء مثله فى ذلك مثل المنكر لما هو معلوم من الدين بالضرورة ، اذا تأيد بالاجماع عليه وتلقته الامة بالقبول ، وحينئذ يكون الحكم على منكره بالكفر ثابتاً بالاجماع ، لا بمجرد خبر الاحاد لاحتمال معنى الخفاء (٣٨) .

وذهب البعض الى عدم تكفيره وانما يعتبر فاسقاً ، لموضع الخفاء .

وقد حقق السرخسى هذا فى أصوله حيث قال :

(... بالاتفاق لا يكفر جاحد المشهور من الاخبار ...)

(٣٧) مختصر الصواعق المرسلة : ج ٢ ص ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٣٨) أصول السرخسى : ج ١ ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، كشف الاسرار : ج ٢

ص ٣٦٧ ، فواتح الرحموت : ج ٢ ص ١١١ ، تيسير التحرير

ج ٣ ص ٣٨ ، ٣٧ .

ثم قال : « ان هذا النوع من الاخبار ينقسم الى ثلاثة اقسام :

- ١ - قسم لا يضل جاحده ولا يكفر وذلك نحو خبر الرجم .
 - ٢ - قسم لا يضل جاحده ، ولكن يخطأ ، ويخشى عليه المائم ، وذلك نحو خبر المسح على الخف .
 - ٣ - وقسم لا يخشى على جاحده المائم ، ولكن يخطأ ، وهو الاخبار التي اختلفت فيها الفقهاء في باب الاحكام » (٣٩) .
- واكد ذلك الكمال بن الهمام فقال :

« ولو كان الاجماع على العمل به فلا يكفر لما ذكرنا من موضع الخفاء » (٤٠) .

والخلاصة :

ان جاحد خبر الاحاد في الاحكام العملية لا يفسق ولا يكفر لاعتقاد خطأ الراوى ، بمعنى أن يكون الجحود بموجب مسوغ بعيدا عن الهوى ، والا لادى الامر الى الاستهانة بالسنة وعدم قيام حجيتها نهائيا ، ومن اجل هذا قال العلماء : بتخطئة جاحد هذا الخبر ، لأنه أنكر صدق خبر رجح صدقه ، وهذا غير مقبول ، لاسيما وقد قال جمهور الفقهاء والمحدثين - في شأن أحاديث الآحاد - أن ما جاء في الصحيحين أو في أحدهما يجوز الاحتجاج به في الأحكام العملية الشرعية من دون بحث ، لأنهما التزما الصحة وتلفت الأئمة ما فيهما بالقبول ولكنه يفيد الظن ما لم يكن متواترا ، وكذلك ما صححه أحد الأئمة المعبرين مما كان خارجا عن الصحيحين .

(٣٩) أصول السرخسى : ج ١ ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٤٠) التمهيد وشرحه : ج ٢ ص ٢٣٦ .

وكذلك يجوز الاحتجاج بما كان في المصنفات المختصة بجمع الصحيح .

كذلك يجوز الاحتجاج بما صرح أحد الأئمة المعترين بصحة باعتباره أن الحسن يجوز العمل به في الأحكام العملية الشرعية عند الجمهور (٤١) .

رأى الخاص :

وأرى أن الحكم بالتكفير في مثل هذه القضية لا ينبغي أن يكون على إطلاقه ، لأنه ليس بالأمر الهين ، وإنما ينبغي أن نفرق بين انكار خبر لعدم صحته عند من ينكره ، وبين من ينكره بعد ثبوت صحته ، فإن انكاره يكون بمثابة انكار للشرع كله .

وقد رجح هذه التفرقة امام الحرمين عند الكلام على حكم منكر الاجماع فقال :

« فشا في لسان الفقهاء أن خارق الاجماع يكفر ، وهو باطل قطعاً ، فإن منكر أصل الاجماع لا يكفر ، والقول بالتكفير والتبرؤ ليس بالهين » ، ثم قال : « نعم من اعترف بالاجماع وأقر بصدق المجمعين في النقل ، ثم انكر ما اجمعوا عليه كان هذا التكذيب آيلاً الى الشارع ، ومن كذب الشارع كفر » (٤٢) .

والقول الضابط أن من أنكر طريقاً في ثبوت الشرع لم يكفر ، ومن اعترف بكون الشيء من الشرع ثم جمده لكان منكراً للشرع ، وانكار جزء من الشرع كاتكار كله .

(٤١) انظر : نيل الاوطار للشوكاني : ج ١ ص ٢٢ ، ٢٣ ، ط مصطفى الحلبي ، فتاوى الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق : ص ٢٥ ، ٢٦ ، ملحق مجلة الأزهر لشهر رجب ١٤١٢ هـ .
(٤٢) البرهان لامام الحرمين : ج ١ ص ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، طبعة قطر ، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب .

آراء العلماء

فى حجبة اخبر الاحاد فى العقيدة

تفرع على خلاف العلماء فيما يفيد خبر الواحد من الظن
أو العلم ، الخلاف فى حجته فى الأمور الاعتقادية .

والمطالع فى أغلب كتب الأصول يرى أنهم ينقلون الاجماع على عدم
حجيته فى العقيدة ويعللون ذلك بأنه يفيد الظن ، والأمور الاعتقادية
لا بد فيها من القطع ولا يكفى الظن .

والانصاف يقتضينا أن نوضح آراء العلماء فى المسألة ، ونقيم
الأدلة على هذه الآراء ، ثم نخرج منها بالصواب أو بما هو راجح
على الأقل .

وللعلماء فى هذه المسألة عدة مذاهب :

المذهب الأول :

أنه ليس حجة مطلقا ، وهو المنقول عن جمهور العلماء حتى
حكى بعضهم الاجماع على ذلك (١) .

(١) يراجع فى ذلك : كشف الاسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى
ج ٢ ص ٣٧٥ ، ط دار الكتاب العربى - بيروت ، أصول السرخسى
ج ١ ص ٢٩٢ ، شرح التلويح على التوضيح للتفتازانى : ج ٢ ص
٤٣١ ، ط محرم أفندى ، سنة ١٣٠٤ هـ ، نهاية السؤل للإسنوى
فى شرح منهاج الوصول الى علم الأصول للقاضى البيضاوى ج ١ ص ٢٣
ميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندى ص ٤٣٤ ، طبعة أولى سنة ١٩٨٤
تحقيق الدكتور محمد زكى عبد البر ، شرح تنقيح الفصول للقرافى
ص ٣٧٢ ، شرح الكوكب المنير : ج ٢ ص ٣٥٢ ، الاحكام للآمدى
ج ٢ ص ١٢٦ وما بعدها .

المذهب الثاني :

انه حجة إذا صح سنده وإن لم تتلقه الأمة بالقبول .

نقله القاضي أبو يعلى عن أصحاب الامام أحمد بن حنبل فى احدى الروايات عنهم (٢) .

وقال ابن أبى يونس فى أول الإرشاد : « وخبر الواحد يوجب العلم والعمل جميعا ، ونص القاضي أبو يعلى على هذا القول فى الكفاية » (٣) .

المذهب الثالث :

انه حجة إذا صح سنده وتلقته الأمة بالقبول وهو منقول عن كثير من العلماء جاء فى المسودة لآل تيمية (٤) .

« قال ابن عبد البر : اختلف أصحابنا وغيرهم فى خبر الواحد العدل هل يوجب العلم والعمل جميعا أم يوجب العمل دون العلم ؟

قال : والذي عليه أكثر أهل الحذق منهم أنه يوجب العمل دون العلم ، وهو قول الشافعى وجمهور أهل الفقه والنظر ، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به الله وقطع العذر لمجيئه مجيئا لا اختلاف فيه . قال : وقال قوم كثير من أهل الأثر وبعض أهل النظر : إنه يوجب العلم والعمل جميعا ، منهم الحسين الكراييسى وغيره ، وذكر ابن خوير منداد : أن هذا القول يخرج على مذهب مالك .

(٢) انظر : مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة لابن القيم

ج ٢ ص ٥٧٣ ، ط زكريا على يوسف .

(٣) المرجع السابق : ص ٥٧٤ ، وانظر : الكفاية للخطيب البغدادى :

ص ٤٣٢ .

(٤) ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وانظر : المعتمد لأبى الحسين البصرى : ج ٢

ص ٥٧٠ وما بعدها ، ط دمشق ، سنة ١٣٨٥ هـ .

قلت : "وحكاية الباجي عن داود بن خويز ممداد. وهو اختيار ابن حزم . قال ابن عبد البر : الذي نقول به أنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء .

قال : وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والنظر والأثر . قال : وكلهم يروى خبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادى ويوالى عليها ويجعلها شرعا وحكما ودينا في معتقده ، على ذلك جماعة أهل السنة ولهم في الأحكام ما ذكرنا .

قلت : هذا الإجماع الذي ذكره في خبر الواحد العدل في الاعتقادات يؤيد قول من يقول : أنه يوجب العلم والإفما لا يفيد علما ولا عملا كيف يجعل شرعا ودينا يوالى عليه ويعادى ؟

وحكاية الإجماع التي رواها ابن عبد البر فيها نظر ، وإلا فالمسألة خلافية ، كما تقدم .

قال القاضي أبو يعلى : « يعمل به فيما تلقته الأمة بالقبول ، ولهذا قال الامام أحمد - رضى الله عنه - قد تلقته الأمة بالقبول » (٥) .

وقال ابن قاضي الجبل : « مذهب الحنابلة : أن أخبار الأحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات ، ذكره القاضي أبو يعلى في مقدمة (المجرد) والشيخ تقي الدين في عقيدته » (٦) .

ويبدو أن أصحاب المذهب الثاني يوافقون أصحاب هذا المذهب في اشتراط تلقى الأمة له بالقبول ، وبخاصة أنه يتعلق بالأمور

(٥) انظر : كشف الأسرار للبخاري : ٢٧/٣ ، شرح الكوكب المنير : ٣٥٢/٢ .

(٦) المسودة ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

الاعتقادية التي هي مطلوبة من كل مسلم ، ولا يثأى فيها الخلاف ...
فينبغي حمل كلامهم على هذا ، يؤيد ذلك إطلاق القول بالحجية
فى أكثر النقول ولم يأت التقييد بعسارة (وإن لم تتلقه الأمة بالقبول)
إلا فى بعض الروايات .

وبذلك نعتبر هذين المذهبين مذهباً واحداً .

أدلة المذاهب

بعد سرد النصوص المنقولة عن العلماء فى هذه المسألة تبين
أن فيها مذهبين - فى الجملة - : مذهب يرى عدم حجية خبر الأحاد
فى العقيدة ، وهو مذهب الجمهور .

ومذهب يرى حجيتها ، وهو مذهب بعض العلماء ... وسوف
نذكر أدلة الفريقين ، ثم نوضح الراجح منها .

أدلة الجمهور :

المطالع لأكثر الكتب الأصولية فى هذا الموضوع يجد أن الجمهور
لم يوردوا أى دليل يدل على عدم حجية خبر الأحاد فى العقيدة ،
وكل ما ذكره مبنى على ما تقدم من أن خبر الأحاد يفيد الظن وهو
غير كاف فى الأمور الاعتقادية .

ففى أصول البزدوى (٧) : « وأما علم اليقين - أى فى أحاديث
الأحاد - فباطل بلا شبهة لأن العيان يردده ، وهذا لأن خبر الواحد
محتمل لا محالة ، ولا يقين مع الاحتمال ، ومن أنكر هذا فقد سغه
نفسه وأضل عقله » .

وفي المستصفى للغزالي (٨) :

(خبر الواحد لا يفيد العلم ، وهو معلوم بالضرورة ، وما نقل عن المحدثين من أنه يوجب العلم ، فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل ، إذا سمى الظن علما ، ولذا قال بعضهم : خبر الأحاد يورث العلم الظاهر ، والعلم ليس له ظاهر وباطن ، وإنما هو الظن) .

وقال الأسنوى :

« وأما السنة فالأحاديث منها لا يفيد إلا الظن » (٩) .

وقد أورد الأمدى العديد من الأدلة التي تدل على أن خبر الواحد يفيد الظن ، ثم قال :

« ... وإن كان حجة ، لكنه حجة ظنية ، فلا يصح الاستدلال به في باب الأصول » (١٠) .

وقال في موضع آخر - عند الاستدلال بقوله تعالى : « إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » (سورة البقرة : آية : ١٥٩) .

قال : « ومع ذلك كله ، فدلالة الآية على وجوب قبول خبر الواحد ظنية ، فلا تكون حجة في الأصول لما سبق » (١١) .

وقال في وجه الدلالة لقوله تعالى : « ... فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » (سورة النحل : ٤٣ والأنبياء : ٧) .

(٨) ج ١ ص ١٤٥ بهامش فواتح الرحموت ، طه الأميرية سنة ١٣٢٤ هـ .

(٩) انظر : نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول : ج ١ ص ٢٣ .

(١٠) انظر : الأحكام : ج ٢ ص ٣٢ وما بعدها ، طبعة مؤسسة الحلبي .

(١١) الأحكام : ٥٤/٢ ، ٥٥ .

« وإذا كان المطلوب إنما هو حصول العلم من السؤال فذلك إنما يتم بخبر التواتر ، لا بما دونه ، وإن سلمنا أن السؤال واجب على الإطلاق ، فلا يلزم أن يكون العمل بخبر الواحد واجباً بدليل ما ذكرناه في الحجة المتقدمة ، وبتقدير دلالة ذلك على وجوب القبول ، لكنها دلالة ظنية فلا يحتج بها في الأصول » (١٢) .

وهكذا نجد أصحاب هذا المذهب يوردون العديد من الأدلة على حجية خبر الواحد في الأحكام العملية ، ويخلصون إلى أنها ليست حجة في الأصول لعدم إفادتها اليقين .

المنافسة :

ويمكن أن نناقش أدلة الجمهور فنقول :

أولاً : ليس هناك دليل قطعى على أن العقيدة لا تثبت بخبر الواحد الذى صح منده عن رسول الله - ﷺ - ، ولو صح فى ذلك شئ لنقل إلينا ، ولم ينقل شئ من ذلك عن السلف الصالح ، فهى دعوى تحتاج إلى دليل .

ثانياً : ما يتمسك به البعض من الاستدلال ببعض الآيات التى تنهى عن اتباع الظن مثل قوله تعالى : « إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يفى من الحق شيئاً » (سورة النجم : ٢٨) ، فالمراد به الظن المرجوح أو القائم على الهوى والتشهى .

على أن هذه الآيات التى تنهى عن اتباع الظن كلها واردة فى حق المشركين الذين تركوا شرع الله تعالى ، واتبعوا أهواءهم فحملها

علي الظن الذي هو عبارة عن ادراك الطرف الراجح (١٣) في غير محله ، يوضح ذلك قوله تعالى - في سورة النجم - أيضا - « أفرايتم اللات والعزى • ومناة الثالثة الأخرى • الكم الذكر وله الأنثى - تلك إذا قسمه ضيزى • إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى » (النجم : ١٩ - ٢٣) •

فسياق الآيات لا يتفق مع الدعوى التي يطلقها كثير من العلماء في الاستدلال بمثل هذه الآيات التي تنهى عن اتباع الظن ، فلو حملنا الظن هنا على ظاهره لورد مثل ذلك - أيضا - في الأحكام العملية ، فكيف يصح العمل بالظنون مع أن الله - تعالى - ينهى عن ذلك ؟
قال الزركشى في البحر المحيط (١٤) :

(سبق منع بعض المتكلمين من التمسك بأخبار الأحاد فيما طريقه القطع من العقائد ، لأنه لا يفيد إلا الظن ، والعقيدة قطعية ، والحق الجواز ، والاحتجاج إنما هو بالمجموع منها ، وربما بلغ مبلغ القطع ، ولهذا أثبتنا المعجزات المروية بالأحاد) •

أدلة القائلين بحجيته

الفاصلون بحجة خبر الأحاد في العقيدة لهم نوعان من الأدلة :

النوع الأول :

الأدلة الدالة على حجية خبر الواحد عموما ، والتي لا تفرق بين العلم والعمل •

(١٣) والظنون تتفاوت ، حتى يقال : غلبة الظن ، ويقابله الوهم ، وهو المرجوح • انظر الحدود للباجي ص ٢٨ وما بعدها .
(١٤) ج ٤ ص ٢٦٢ ، ط الكويت •

النوع الثاني :

أدلة خاصة بحجيتها في العقيدة ، وهذا ما سنوضحه فيما يأتي :

أولا : الأدلة العامة :

وهذه الأدلة منها ما يدل على الجواز العقلي ، ومنها ما يدل على الوجوب الشرعي .

أما الدليل على الجواز العقلي فخلاصته : أن العمل بخبر الأحاد لا يترتب على فرض وقوعه محال لذاته ، ولا لغيره ، وكل ما كان كذلك كان جائزا عقلا ، فالعمل بخبر الواحد جائز عقلا (١٥) .

الأدلة على الوجوب الشرعي :

كما استدلووا على الوجوب الشرعي بالقرآن والسنة والإجماع والمعقول :

أولا : من القرآن الكريم :

١ - قول الله تعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » (التوبة : ١٢٢) .

ووجه الدلالة من هذه الآية أن الله تعالى أوجب الحذر وعدم الإقدام على ما يوجب العقاب بقول الطائفة المتفقهة ، والطائفة واحد أو اثنان ، فكان خبر الواحد واجب القبول وهو المدعى (١٦) .

(١٥) انظر : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت : ١٣١/٢ ، شرح العصد على مختصر ابن الحاجب : ٥٨/٢ ، بحوث في السنة المطهرة للدكتور محمد محمود فرغلي : ١٣٠/٢ .

(١٦) انظر تفسير القرطبي : ص ٣١٢٢ ، ط الشعب .

قال الامدى :

الاول : ان لفظ الطائفة قد يطلق على عدد لا ينتهى إلى حد التواتر ، كالثنتين والثلاثة وعلى العدد المنتهى إلى حد التواتر ، والاصل فى الاطلاق الحقيقة ، ويجب اعتقاد اتحاد المسمى نفياً للتجاوز والاشتراك عن اللفظ ، والقدر المشترك لا يخرج عن العدد القليل ، وما لازمه فكان هو المسمى .

الثانى : ان الثلاثة فرقة ، فالطائفة الخارجة منها اما واحد او اثنان
الثالث : أنه لا يخلو إما أن يكون المراد من لفظ الطائفة التى وجب عليها الخروج للتفقه والانذار العدد الذى ينتهى إلى حد التواتر اومادونه ، لاجاز أن يقال بالاول ، وإلا لوجب على كل طائفة وأهل بلدة ، إذا كان مادونهم لا ينتهون إلى حد التواتر أن يخرجوا بأجمعهم للتفقه والانذار ، وذلك لاقائل به فى عصر النبى - ﷺ - ولا فى عصر من بعده ، فلم يبق غير الثانى ، وإذا ثبت أن إخبار العدد الذى لا ينتهى إلى حد التواتر حجة موجبة فى هذه الصورة ، لزم أن يكون حجة فى غيرها ضرورة أن لا قائل بالفرق ، وذلك هو المطلوب (١٧) .

٢ - كما استدلوا بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن جاعكم فاسق بنياً فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » (الحجرات : ٦) .

قال القرطبى :

فى هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلاً ، لأنه إنما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق ، ومن ثبت فسقه بطل قوله فى الاخبار إجماعاً ، لأن الخبر أمانة ، والفسق قرينة يبطلها (١٨)

(١٧) انظر الاحكام : ج ٢ ص ٥٦ ، ٥٧ .
(١٨) الجامع لاحكام القرآن : ص ٦١٣٢ ، ط الشعب .

ومما يؤكد هذا المعنى سبب ورود الآية :

روى الواحدى أنها نزلت فى الوليد بن عقبة بن أبى معيط ، بعثه رسول الله ﷺ إلى بنى المصطلق مصدقا (١٩) ، وكان بينه وبينهم عداوة فى الجاهلية ، فلما سمع القوم به تلقوه تعظيما لله تعالى ولرسوله ، فحدثه الشيطان أنهم يريدون قتله فهابهم فرجع من الطريق الى رسول الله - ﷺ وقال : إن بنى المصطلق قد منعوا صدقاتهم ، وأرادوا قتلى فغضب رسول الله - ﷺ - وهم أن يخزوههم ، فبلغ القوم رجوعه ، فأتوا رسول الله - ﷺ - وقالوا : سمعنا برسولك فخرجنا نتلقاه ونكرمه ونؤدى إليه ما قبلنا من حق الله تعالى ، فبدأ له فى الرجوع ، فخشينا أن يكون إنما رده من الطريق بكتاب جاءه منك بغضب غضبتنا علينا ، وإنا نعوذ بالله من غضبه وغضب رسوله . فانزل الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن جئكم فاسق بنبا فتبينوا) يعنى الوليد ابن عقبة (٢٠) .

وإذا كان سبب نزول الآية واردا فى بعض الفروع فإنه لا فرق بين الأصول والفروع من حيث الاستدلال .

قال بعض المحققين :

« المطلوب فى المسائل العلمية أمران : العلم والعمل ، والمطلوب فى العمليات العلم والعمل أيضا وهو حب القلب وبغضه ، حبه للحق الذى دلت عليه وتضمنته ، وبغضه للباطل الذى يخالفها ، فليس العمل مقصورا على عمل الجوارح ، بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح

(١٩) مصدقا : أى لجمع الصدقات ، وهى الزكاة .

(٢٠) أسباب نزول القرآن للواحدى : ص ٤١٢ ، ٤١٣ ، ط دار القبلة تحقيق السيد أحمد صقر ، وانظر تفسير القرطبي : ٣١١/١٦ ، ط دار الكتب .

وأعمال الجوارح تبع ، فكل مسألة عملية فإنه يتبعها إيمان القلب وتصديقه وحبّه ، وذلك عمل بل هو أصل العمل ، وهذا مما غفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان حيث ظنوا أنه مجرد التصديق دون الأعمال ، وهذا من أقبح الغلط وأعظمه ، فإن كثيرا من الكفار كانوا جازمين بصدق النبي - ﷺ - غير شاكين فيه ، غير أنه لم يقترب بذلك التصديق : عمل القلب من حب ما جاء به والرضا به وإرادته ، والمواصلة له والمعاداة عليه ، فالمسائل العلمية عملية ، والمسائل العملية علمية ، فإن الشارع لم يكتف من المكلفين في العمليات بمجرد العمل ، دون العلم ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل (٢١) .

إلى غير ذلك من الآيات التي يدل ظاهرها على حجية خبر الأحاد ، والتي لا مجال لحصرها هنا .

ثانياً : السنة :

وكما دل القرآن الكريم على حجية خبر الأحاد ، فقد دلت السنة على ذلك أيضا .

وقد أورد الامام الشافعي في (الرسالة) العديد من الأحاديث الصحيحة الدالة على حجية خبر الأحاد نذكر منها :

١ - قال الشافعي : فإن قال قائل : اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع .

فقلت له : أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه غير فقيه ،

ورب حامل فقهه الى من هو افقه منه ، ثلاث لا يغفل (٢٢) عليهن قلب مسلم : اخلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ، ولزوم جماعتهم ، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم « (٢٣) .

فلما ندب رسول الله إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امراً يؤديها ، والأمر واحد ، دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على ما أدى إليه ، لأنه انما يؤدي عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب ، وحد يقام ومال يؤخذ ويعطى ، ونصيحة في دين ودنيا (٢٤) .

٢ - أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : « بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذا اتاهم آت فقال : إن رسول الله - ﷺ - قد أنزل عليه قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة ، وأهل قباء أهل سابقة من الانصار وفقه ، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما تقوم عليهم الحجة ، ولم يلقوا رسول الله ، ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة ، فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه سماعاً من رسول الله ، ولا بخبر عامة وانتقلوا بخبر الواحد ، إذ كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه الى ما أخبرهم عن

(٢٢) قوله : (يغفل) بفتح الياء وضمها مع كسر الغين فيهما ، فالأول من الغل وهو الحقد ، والثاني من الاغلال وهو الخيانة ، والمراد أن المؤمن لا يضمن في هذه الثلاثة ولا يدخله ضمن يزيله عن الحق حين يفعل شيئاً من ذلك .

(٢٣) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه ، ورواه أحمد بإسناد جيد ، انظر : سنن أبي داود : ٢٨٩/٢ ، تحفة الأحوذى : ٤١٦/٧ ، سنن ابن ماجه : ٦٤/١ ، تخريج أحاديث البردوي : ص ١٨٨ .

(٢٤) انظر الرسالة : ص ٤٠١ - ٤٠٣ .

النبي ﷺ أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة ، ولم يكونوا ليفعلوه - إن شاء الله - بخبر إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق ، ولا يحدثوا أيضا مثل هذا الأمر العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثه ، ولا يدعون أن يخبروا رسول الله - ﷺ - بما صنعوا منه ، ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله - ﷺ - في تحويل القبلة ، وهو فرض مما يجوز لهم ، لقال لهم - إن شاء الله - رسول الله : قد كنتم على قبلة ، ولم يكن لكم تركها إلا بعد علم تقوم عليكم به حجة من سمعكم مني ، أو خبر عامة ، أو أكثر من خبر واحد عنى (٢٥) .

٣ - أخبرنا عبد العزيز عن ابن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه قالت : « بينما نحن سمنى إذ على بن أبى طالب على جمل يقول : إن رسول الله يقول : إن هذه أيام طعام وشراب ، فلا يصوم من أحد . فاتبع الناس وهو على جملة ، يصرخ فيهم بذلك » .

ورسول الله لا يبعث بنبيه واحدا صادقا إلا لزم خبره عن النبي ، بصدقه عند المنهيين عن ما أخبرهم أن النبي نهى عنه .

ومع رسول الله الحاج ، وقد كان قادرا على أن يبعث إليهم فيشافهم ، أو يبعث إليهم عددا فبعث واحدا يعرفونه بالصدق .

وهو لا يبعث بأمره إلا والحجة للمبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله .

فإذا كان هكذا ، مع ما وصفت من مقدرة النبي على بعثه جماعة إليهم : كان ذلك - إن شاء الله - فيمن بعده ، ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم - : أولى أن يثبت به الخبر الصادق .

٤ - أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خال له - إن شاء الله - يقال له يزيد بن شيان قال : « كنا في موقف لنا بعرفة ، يباعدة عمرو من موقف الامام جدا ، فأتانا ابن مربع الانصاري فقال لنا : أنا رسول رسول الله اليكم : يأمركم أن تقفوا على مشاعركم ، فانكم على ارث من ارث أبيكم ابراهيم » .

ويبعث رسول الله أبا بكر واليا على الحج في سنة تسع ، وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعوب متفرقة ، فاقام لهم مناسكهم ، وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم .

ويبعث على بن أبي طالب في تلك السنة ، فقرأ عليهم في جمعهم يوم النحر آيات من (سورة براءة) ونبذ إلى قوم على سواء وجعل لهم مددا ، ونهاهم عن أمور .

فكان أبو بكر وعلى معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق ، وكان من جهلها - أو أحدهما من الحاج وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما .

ولم يكن رسول الله ليبعث إلا واحدا الحجة قائمة بخبره على من بعثه إليه ، إن شاء الله .

وقد فرق النبي عمالا على نواح ، عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها .

فبعث قيس بن عاصم ، والزيقان بن بدر ، وابن نويرة - : إلى عشائرهم يعلمهم بصدقهم عندهم .

وقدم عليهم وفد البحرين فعرفوا من معه ، فبعث معهم ابن سعيد ابن العاص .

ويعث معاذ بن جبل إلى اليمن ، وأمره أن يقاتل من أطاعه
من عصاه ، ويعلمهم ما فرض الله عليهم ويأخذ منهم ما وجب عليهم ،
لعرفتهم بمعاذ ، ومكانه منهم وصدقه .

وكل من ولي فقد أمره بأخذ ما أوجب الله على من ولاه عليه .

ولم يكن لأحد عندنا في أحد ممن قدم عليه من أهل الصدق - :
أن يقول : أنت واحد ، وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله
يذكر أنه علينا .

ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم إليها بالصدق - :
إلا لما وصفت ، من أن تقوم بمثلهم الحجة على من بعثه إليه .

وفى شبيه بهذا المعنى أمراء سرايا رسول الله ، فقد بعث بعث
مؤتة ، فولاه زيد بن حارثة ، وقال : (فإن أصيب فجعفر) ، فإن أصيب
فابن رواحة) ويعث ابن أنيس سرية وحده .

ويعث أمراء سراياه ، وكلهم حاكم فيما بعثه فيه ، لأن عليهم
أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة ، ويقاتلوا من حل قتاله
وكذلك كل وال بعثه أو صاحب سرية .

ولم يزل يمكنه أن يبعث واليين وثلاثة وأربعة وأكثر .

ويعث في دهر واحد اثني عشر رسولا إلى اثني عشر ملكا ،
يدعوهم إلى الإسلام ، ولم يبعثهم إلا إلى من قد بلغته الدعوة ، وقامت
عليه الحجة فيها ، وإلا يكتب فيها دلالات لمن بعثهم إليه على
أنها كتبه .

وقد تحرى فيهم ما تحرى في أمرائه : من أن يكونوا معروفين ،
فبعث دحية إلى الناحية التي هو فيها معروف .

ولو أن المبعوث إليه جهل الرسول كان عليه طلب علم أن النبي بعثه ، ليستبريء شكه في خبر الرسول ، وكان على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث إليه .

ولم تزل كتب رسول الله تنفذ إلى ولاته بالأمر والنهي ، ولم يكن لأحد من ولاته انفاذ أمره ، ولم يكن ليعيث رسولا إلا صادقا عند من بعثه إليه (٢٦) .

ثالثا : إجماع الصحابة :

فقد تواتر عن الصحابة - رضى الله تعالى عنهم - في وقائع كثيرة العمل بخبر الواحد ، وهذه الوقائع تفيد الإجماع على وجوب العمل به ، فإنهم كثيرا ما كانوا يتركون آراءهم إذا نقل لهم خبر عن رسول الله ﷺ . فمن ذلك :

١ - روى مالك عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحاق بن خرشة عن قبيصة ابن ذؤيب قال : جاءت الجدة إلى أبى بكر رضى الله تعالى عنه تسأله ميراثها ، فقال لها : مالك في كتاب الله شيء ، ولا علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا ، فارجعى حتى أسأل الناس ، فسأل الناس : فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس ، فقال أبو بكر هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر ،

(٢٦) انظر الرسالة : ص ٤١١ - ٤١٩ ، المستصفى للغزالي : ج ١ ص ١٤٨ - ١٥٢ ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت : ج ٢ ص ١٣٤ الاحكام للأمدى : ج ٢ ص ٦٤ - ٦٨ ، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم ج ٢ ص ٣٩٤ - ٤١٢ ، نزهاة المشتاق شرح اللمع لأبى اسحاق الشيرازى : ص ٤٢٦ - ٤٢٩ ، المسودة لآل تيمية : ص ٢٤٧ ، ارشاد الفحول ص ٤٩ ، بحوث في السنة المطهرة : ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٧ .

ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه تسأله ميراثها ، فقال : ما لك في كتاب الله شيء ، وما القضاء الذي بلغنا أن رسول الله - ﷺ - قضى به إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض ولكن هو ذلك السدس ، فان اجتمعتما فيه فهو لكما وايتكما خلت فهو لها (٢٧) .

٢ - عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : سمعت بنصالة قال : لم يكن عمر أخذ من المجوس الجزية حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر (٢٨) . . .

(٢٧) قال الشوكاني : رواه الخمسة إلا النسائي ، وصححه الترمذي ولم يرو النسائي هذا الحديث ، ولعل المصنف رآه في السنن الكبرى للنسائي التي لم تطبع بعد ، والحديث رواه مالك وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارمي عن قبيصة ابن ذؤيب . . .

انظر : مسند أحمد ٣٢٧/٥ ، والموطأ : ٥١٣/٢ ، سنن أبي داود : ١٠٩/٢ ، تحفة الأخوذى : ٢٧٨/٦ ، سنن ابن ماجه : ٩١٠/٢ ، سنن الدارمي : ٣٥٩/٢ ، نيل الأوطار : ٦٧/٦ .

(٢٨) الحديث رواه البخاري وأحمد وأبو داود والترمذي والشافعي ومالك عن عبد الرحمن بن عوف وغيره .

(انظر : صحيح البخاري : ٢٠٠/٢ ، مسند أحمد : ١٩١/١ ، سنن أبي داود : ١٥٠/٢ ، تحفة الأخوذى : ٣١١/٥ ، الموطأ : ٢٧٨/١ ، نيل الأوطار : ٦٣/٨ ، تخريج أحاديث اليزدوى : ص ١٥٦ ، بدائع المنن : ١٢٦/٢ .

٣ - وَاسْتَشَارَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - النَّاسَ فِي الْجَنِينِ ، فَقَالَ
الْمَغِيرَةَ : « قُضِيَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِغُسْرَةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ ، فَقَالَ :
لَتَأْتِيَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ مَعَكَ ، فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ » (٢٩) .

٤ - وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُوْرِثُ الْمَرْأَةَ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا حَتَّى
أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُوْرِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ (٣٠)
مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا » (٣١) .

(٢٩) هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ
وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ
وَأَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ عُمَرَ . وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ
وغيره عن ابن عباس ، ورواه مالك مرسلاً .

(انظر : صحيح البخارى : ١٩٣/٤ ، صحيح مسلم ١٣٠٩/٣ ،
١٣١١ ، سنن أبى داود : ٤٩٧/٢ ، تحفة الأحوذى : ٦٦٦/٤ ،
سنن النسائى : ٤٢/٨ ، سنن ابن ماجه : ٨٨٢/٢ ، نيل الأوطار
٧٨/٧ ، الموطأ : ٨٥٥/٢ ، سنن الدارمى : ١٩٦/٢ ، مسند
أحمد : ٢٤٤/٤ ، ٢٥٣ ، المنتقى للبايى : ٧٩/٧) .

(٣٠) هُوَ أَشِيمُ الضَّبَابِيُّ ، بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ الْأُولَى ، قُتِلَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ
ﷺ خَطَأً ، وَهُوَ صَحَابِيٌّ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الضَّحَّاكُ ابْنَ
ابْنِ سَفْيَانَ (أَنْ يُوْرِثَ امْرَأَتَهُ مِنْ دِيَّتِهِ) .

(انظر : الاصابة : ٥٢/١ ، الاستيعاب : ١١٥/١ ، تهذيب
الاسماء : ١٢٣/١) .

(٣١) رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَابْنُ دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ، كَمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ
وَأَبُو يَعْنَى .

(انظر : الموطأ : ٨٦٦/٢ ، مسند أحمد : ٤٥٢/٣ ، سنن أبى
داود : ١١٧/٢ ، تحفة الأحوذى : ٦٧٤/٤ ، سنن ابن ماجه :
٨٨٣/٢ ، نيل الأوطار : ٨٥، ٨٤/٦ ، سنن الدارمى : ١٣٧٧/٢) .

٥ - وكان زيد بن ثابت يرى أن لا تصدر الحائض حتى تطوف بالبيت فقال له ابن عباس : « سل فلانة الانصارية ، هل أمرها رسول الله ﷺ ؟ فأخبرته ، فرجع زيد ، وهو يضحك ، فقال لابن عباس : ما أراك إلا صدقت » (٣٢) .

رابعاً : المعقول :

كذلك استدلوا على حجية الأحاد بالمعقول على النحو التالي :

أولاً : أن العمل بخبر الواحد يقتضى دفع ضرر مظنون فكان العمل به واجباً ، لأن العدل إذا أخبر عن رسول الله ﷺ أنه أمر بكذا ، حصل ظن أنه وجد الأمر ، وإنا لو تركناه لصرنا إلى العذاب . وبهذا الدليل استدل ابن سريج ومتابعوه على وجوب العمل به عقلاً .

ونقول : سبب الاضطرار إلى العمل به ، أما فى الشهادات والقنوى والأمور الدنيوية كالإذن فى دخول الدار ونحوها فظاهر ، فإنه يشق على الناس الرجوع فى ذلك ونحوه إلى الأخبار المتواترة ووقوفهم عندها ، وقد وقع الاتفاق على ذلك بين جميع العلماء .

(٣٢) رواه مسلم فى صحيحه : ٩٦٤/٢ .

وروى البخارى ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان والدارمى عن عائشة وعمر وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم (أن الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف ، وأن الحائض تنفر قبل أن تودع) .

(انظر : صحيح البخارى : ٣٠٣/١ ، صحيح مسلم ٩٦٤/٢ ، سنن أبى داود : ٤٦٢/١ ، تحفة الأحمدي : ١٣/٤ ، سنن النسائى : ١٦٠/١ ، سنن ابن ماجه : ٢١/٢ ، نيل الأوطار : ٥٢/٥ ، مسند أحمد : ١٧٧/٦ ، سنن الدارمى : ٧٢/٢) .

وأما في الأحكام الشرعية فلأن النبي - ﷺ - بعث ليعلمها الناس ، وهو - ﷺ - مبعوث لجميع الناس ، مضطر إلى تبليغ الناس كلهم تلك الأحكام ، وليس يمكنه ذلك بمشاهدة الجميع ، فلا بد من بعث الرسل إليهم بالتبليغ ، وليس عليه أن يسير إلى كل بقعة عددا متواترا ، فلزم بالضرورة أن التبليغ يكون بأخبار الأحاد .

ويلزم من ذلك وجوب العمل بها ، وإلا لم يلزم المبعوث إليهم العمل بما يقوله الرسل ، فبطل فائدتهم (٣٣) .

ثانيا : أن الخبر يصير حجة بصفة الصدق ، والخبر يحتمل الصدق والكذب ، وبالعادلة بعد أهلية الأخبار يترجح الصدق ، وبالفسق يترجح الكذب فوجب العمل برجحان الصدق ليصير حجة للعمل ، ويعتبر احتمال السهو والكذب لسقوط علم اليقين ، وهذا لأن العمل صحيح من غير علم اليقين .

ألا ترى أن العمل بالقياس صحيح بغالب الرأي ، وعمل الحكام بالبينات صحيح بلا يقين ، فكذلك هذا الخبر من العدل يفيد علما بغالب الرأي وذلك كاف للعمل (٣٤) .

فكل ما تقدم من الأدلة النقلية والعقلية يدل دلالة ظاهرة على أن خبر الأحاد يدل على وجوب العلم والعمل معا ، دون تفرقة بين عقيدة وغيرها وحملها على نوع دون نوع لا دليل عليه ، وقد سبق أن قلنا : أن العلم والعمل قرينان لا ينفك أحدهما عن الآخر فكل حكم شرعي عملي يقتزن به عقيدة ترجع إلى الإيمان ، وهذا ما يلزمه المسلم في آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ .

بسم الله الرحمن الرحيم

(٣٣) البحر المحيط للزركشي : ج ٤ ص ٢٦٠ .
(٣٤) أنظر أصول البرزوي : ج ٢ ص ٣٧٥ ، بحوث في السنة المطهرة ج ٢ ص ١٦٧ .

قال الله تعالى : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا ننسى أجر من أحسن عملا » (سورة الكهف : ٣٠) .

وقال تعالى : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا » (سورة الكهف : ١٠٧) .

وقال تعالى : « والعصر • إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » •

وفى الحديث الذى رواه أنس : « ليس الإيمان بالتمنى ولا بالتطلى ، ولكن هو ما وقر فى القلب وصدقه العمل » (٣٥) .

فالعقيدة هى الأصل الذى تبنى عليه الشريعة ، والشريعة اثر تستتبعه العقيدة ، ومن ثم فلا وجود للشريعة إلا بوجود العقيدة ، كما لا ازدهار للشريعة إلا فى ظل العقيدة ، ذلك أن الشريعة بدون العقيدة علو ليس له أساس ، فلاسلام يحتم تعانق الشريعة والعقيدة ، بحيث لا تنفرد احدهما عن الأخرى ، على أن تكون العقيدة أصلا يدفع إلى الشريعة ، والشريعة تلبية لانفعال القلب بالعقيدة ، وقد كان هذا التعلق طريق النجاة والفوز ، بما أعد الله لعباده المؤمنين .

وعليه فمن آمن بالعقيدة وألغى الشريعة ، أو أخذ بالشريعة وأهدر العقيدة ، لا يكون مسلما عند الله ، ولا سالكا فى حكم الاسلام سبيل النجاة (٣٦) •

(٣٥) رواه ابن النجار والديلمى فى الفردوس • انظر الفتح الكبير : ج ٣ ص ٥٧ .
 (٣٦) الاسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت : ص ٩ - ١١ .
 (م ٣٨ - حولىة)

الأدلة على حجية خبر الآحاد في العقيدة

بنوع خاص

إذا كانت الأدلة السابقة تدل على حجية خبر الآحاد - بصفة عامة - فهناك أدلة أخرى تدل على حجيته في العقيدة بنوع خاص منها ما هو نقلى ومنها ما هو عقلى :

أولاً : الأدلة النقلية :

الدليل الأول :

حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً - رضى الله عنه - على اليمن قال : « إنك تقدم على قوم أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم وترد على فقرائهم ، فإذا اطاعوا بها فخذ منكم واتق كرائم أموال الناس » (١) .

فقد أمره رسول الله ﷺ أن يبلغهم قبل كل شيء عقيدة التوحيد ، وأن يعرفهم بالله عز وجل ، وما يجب له وما ينزه عنه ، فإذا عرفوه

(٢) أخرجه البخارى : ٢٤ - كتاب الزكاة : ٤١ ، باب وجوب الزكاة ٢٦١/٣ ، وباب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة : ٣٢٢/٣ ، وباب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا : ٣٥٧/٣ ، وفي المظالم ، باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم : ١٠١/٥ ، وفي المغازى ، باب بعث أبى موسى ومعاذ إلى اليمن : ٦٤/٨ ، وفي التوحيد ، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى : ٣٤٧/١٣ ، ومسلم في الإيمان ٥٠/١ .

تعالى بلغهم ما فرض الله عليهم ، وذلك ما فعله معاذ يقينا ، فهو دليل قاطع على أن العقيدة تثبت بخبر الواحد ، وتقوم به الصجة على الناس ، ولولا ذلك لما اكتفى رسول الله ﷺ بإرسال معاذ وحده .

ومن لم يسلم بما ذكرنا لزمه أحد أمرين لا ثالث لهما :

١ - القول بأن رسله عليهم السلام ما كانوا يعلمون الناس العقائد ، لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بذلك ، وإنما أمرهم بتبليغ الأحكام فقط ، وهذا باطل البداهة مع مخالفته لحديث معاذ المتقدم .

٢ - أنهم كانوا مأمورين بتبليغها ، وأنهم فعلوا ذلك ، فبلغوا الناس كل العقائد الإسلامية ومنها هذا القول المزعوم : (لا تثبت العقيدة بخبر الواحد) فإنه في نفسه عقيدة كما سبق ، وعليه فقد كان هؤلاء الرسل رضوان الله عليهم يقولون للناس : آمنوا بما نبلغكم إياه من العقائد ، ولكن لا يجب عليكم أن تؤمنوا بها لأنها خبر آحاد ، وهذا باطل أيضا كالذي قبله ، وما لزم منه باطل فهو باطل ، فثبت بطلان هذا القول ، وثبت وجوب الأخذ بخبر الآحاد في العقائد (٢) .

الدليل الثاني :

قال الله تعالى : « يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » (سورة المائدة : ٦٧) ، وقال « ما على الرسول إلا البلاغ » (سورة المائدة : ٩٩) ، وقال النبي ﷺ : « بلغوا عني » (٣) ، وقال لأصحابه في الجمع الأعظم

(٢) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة للشيخ الألباني : ص

١١ ، ١٢ .

(٣) حديث صحيح رواه البخاري ومسلم .

يوم عرفه : « أنتم تسألون عنى فما أنتم قائلون ، قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت » (٤) .

ومعلوم أن البلاغ هو الذى تقوم به الحجة على المبلغ ، ويحصل به العلم ، فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم لم يقع به التبليغ الذى تقوم به حجة الله على العبد ، فإن الحجة إنما تقوم بما يحصل به العلم . وقد كان رسول الله ﷺ يرسل الواحد من أصحابه يبلغ عنه ، فتقوم الحجة على من بلغه ، وكذلك قامت حجته علينا بما بلغنا العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسنته ، ولو لم يفد العلم لم تقم علينا بذلك حجة ، ولا على من بلغه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو دون عدد التواتر . وهذا من أبطل الباطل . فيلزم من قال : إن أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد العلم أحد أمرين :

- ١ - أما أن يقول : إن الرسول لم يبلغ غير القرآن ، وما رواه عنه عدد التواتر ، وما سوى ذلك لم تقم به حجة ولا تبليغ .
- ٢ - وأما أن يقول : إن الحجة والبلاغ حاصلان بما لا يوجب علما ولا يقتضى عملا .

وإذا بطل هذان الأمران بطل القول بأن أخباره ﷺ التى رواها الثقات العدول الحفاظ وتلقتها الأمة بالقبول لا تفيد علما . وهذا ظاهر لا خفاء به (٥) .

(٤) رواه مسلم فى الحج رقم ١٤٧ ، وداود الحديث رقم ١٩٠٥ وابن ماجه حجة رسول الله ﷺ ، حديث : ٣١١ .
 (٥) مختصر الصواعق المرسله : ٣٩٦/٢ ، ٣٩٧ .

ثانيا : الأدلة العقلية :

١ - أن القول المذكور يستلزم تفاوت المسلمين فيما يجب عليهم اعتقاده ، مع بلوغ الخبر اليهم جميعا ، وهذا باطل أيضا لقوله تعالى : « لأنذركم به ومن بلغ » (سورة الأنعام : ١٩) ، وقوله ﷺ في الحديث الصحيح المستفيض : « نضر الله امرءا سمع مقالتي فادأها كما سمعها ، فرب مبلغ أوعى من سامع » (٦) .

وبيان ذلك : أن الصحابي الذي سمع من النبي ﷺ حديثا في عقيدة ما كعقيدة نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا مثلا ، فهذا الصحابي يجب عليه اعتقاد ذلك ، لأن الخبر بالنسبة إليه يقين ، وأما الذي تلقى الحديث عنه من صحابي آخر أو تابعي ، فهذا لا يجب عليه اعتقاد ذلك ، وإن بلغته الحجة وصحت عنده لأنها إنما جاءت من طريق الأحاد ، وهو الصحابي الذي سمع الحديث منه ﷺ فإنه يحتمل عليه الخطأ ، ولذلك فلا تثبت بخبره العقيدة عنده ، وهذا التعليل فاسد الاعتبار ، لأنهم أقاموه على قياس باطل ، وهو قياس المخبر عن رسول الله ﷺ لشرع عام للامة أو بصفة من صفات الرب تعالى على خبر الشاهد على قضية معينة ، ويا بعد ما بينهما فإن المخبر عن رسول الله ﷺ لو قدر أنه كذب عمدا أو خطأ ، ولم يظهر ما يدل على كذبه لزم من ذلك إضلال الخلق ، إذ الكلام في الخبر الذي تلقته الامة بالقبول وعملت بموجبه ، وأثبتت به صفات الرب وأفعاله ، فإن ما يجب قبوله شرعا من الأخبار لا يكون باطلا في نفس الامر ، لاسيما إذا قبلته الامة كلها ، وهكذا يجب أن يقل في كل دليل يجب اتباعه شرعا : لا يكون إلا حقا ، فيكون مدلوله ثابتا في نفس الامر ، هذا فيما

يخبر به عن شرع الرب تعالى وأسمائه وصفاته ، بخلاف الشهادة المعينة على مشهود عليه معين ، فهذه لا يكون مقتضاها ثابتا في نفس الأمر .

ومر المسألة أنه لا يجوز أن يكون الخبر الذي تعبد الله به الأمة ، وتعرف به إليهم على لسان رسول الله ﷺ في إثبات أسمائه وصفاته كذبا وباطلا في نفس الأمر ، فإنه من حجج الله على عباده ، وحجج الله لا تكون كذبا وباطلا ، بل لا تكون إلا حقا في الأمر نفسه ، ويجوز أن تتكافأ أدلة الحق والباطل ، ولا يجوز أن يكون الكذب على الله وشرعه ودينه مثبها بالوحي الذي أنزله على رسوله ، وتعبد به خلقه ، بحيث لا يتميز هذا من هذا ، فإن الفرق بين الحق والباطل والصدق والكذب ، ووحى الشيطان ووحى الملك عن الله أظهر من أن يشتبه أحدهما بالآخر ، وقد جعل الله على الحق نورا كنور الشمس يظهر للبصائر المستنيرة ، والبس الباطل ظلمة كظلمة الليل ، وليس بمستنكر أن يشتبه الليل بالنهار على أعمى البصر ، كما يشتبه الحق بالباطل على أعمى البصيرة (٧) .

٢ - أن كون الدليل من الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبي ، يختلف باختلاف المدرك المستدل وليس هو صفة في نفسه .

قال ابن القيم : «فهذا أمر لا ينازع فيه العاقل، فقد يكون قطعيا عند زيد ، ما هو ظني عند عمرو ، فقولهم : إن أخبار رسول الله ﷺ الصحيحة المتلقاة بين الأمة لاتفيد العلم، بل هي ظنية، هو إخبار

(٧) مختصر الصواعق المرسلة : ج ٢ ص ٣٦٨ - ٣٧٠ ، وانظر : وجوب الأخذ بحديث الأحاد في العقيدة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني : ص ١٢ - ١٤ .

عما عندهم ، إذ لم يحصل لهم من الطرق التي استفاد بها العلم أهل السنة ما حصل لهم ، فقولهم : لم يستفد بها العلم ، لم يلزم منها النص العام ، وذلك بمنزلة الاستدلال على أن الواجد للشيء والعالم به غير واجد له ولا عالم به ، فهو كمن يجد من نفسه وجعا أو لذة أو حبا أو بغضا ، فينتصب له من يستدل على أنه غير وجع ولا متالم ولا محب ولا مبغض ، ويكثر من الشبه التي غايتها أنى لم أجد ما وجدته ، ولو كان حقا لاشتركنا أنا وأنت فيه ، وهذا عين الباطل .

فيقال له : اصرف عنايتك إلى ما جاء به الرسول ﷺ ، واحرص عليه وتتبعه واجمعه وعليك بمعرفة أصول نقلته وسيرتهم ، وأعرض عما سواه واجعله غاية طلبك ، ونهاية قصدك ، بل احرص عليه حرص أتباع أرباب المذاهب على معرفة مذاهب أئمتهم بحيث حصل لهم العلم الضروري بأنها مذاهبهم وأقوالهم ، ولو أنكر ذلك عليهم منكر لسخروا به ، وحينئذ تعلم : هل تفيد أخبار رسول الله ﷺ العلم أو لا تفيده ؟ فإما مع اعراضك عنها وعن طلبها فهي لا تفيدك علما ، ولو قلت لا تفيدك أيضا ظنا لكنت مخبرا بحظك أو نصيبك منها « (٨) » .

وفى الفتاوى للإمام ابن تيمية (٩) : « فكون المسألة قطعية أو ظنية هو أمر اضافي بحسب حال المعتقدين ليس هو وصفا للقول في نفسه ، فإن الانسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة ، أو بالنقل المعلوم صدقه عنده ، وغيره لا يعرف ذلك لا قطعاً ولا ظناً . وقد يكون

(٨) مختصر الصواعق المرسلة : ج ٢ ص ٣٥٧ - ٣٥٩ .

(٩) ج ١٩ ص ٢١١ .

الإنسان ذكيا قوى الذهن سريع الإدراك فيعرف من الحق ويقطع به
ما لا يتصوره غيره ولا يعرفه لا علما ولا ظنا .

فالقطة والظن يكون بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة ،
وبحسب قدرته على الاستدلال ، والناس يختلفون فى هذا وهذا ،
فكون المسألة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه
حتى يقال : كل من خالفه قد خالف القطعى ، بل هو صفة لحال
الناظر المستدل المعتقد ، وهذا مما يختلف فيه الناس ، فعلم أن هذا
الفرق لا يطرد ولا ينعكس » .



الراجح :

من خلال ما تقدم من الأدلة المختلفة ومناقشتها تبين لى رجحان مذهب القائلين بحجية خبر الواحد العدل فى الأمور الاعتقادية ، على خلاف ما هو مشهور فى كتب الأصول من عدم الاحتجاج به فيها .
والذى توصلت اليه فى هذا البحث هو ما نص عليه المحققون من العلماء - قديما وحديثا - وسوف نذكر هنا بعض هؤلاء العلماء ، ونصوصا مما قالوه فى ذلك ، لتكون حجة على ما ندعيه :

١ - الامام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) :

قال الشوكانى : « وقال أحمد بن حنبل : ان خبر الواحد يفيد بنفسه العلم ، وحكاه ابن حزم فى (الاحكام) عن داود الظاهرى والحسين بن على الكرابيسى والحارث المحاسبى ، وقال : وبه نقول ، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك بن أنس ، واختاره وأطال فى تقريره ، ونقل عن القفال أنه يوجب العلم الظاهر » (ارشاد الفحول ص ٤٨) .

٢ - الامام الشافعى (ت ٢٠٤ هـ) :

اما الامام الشافعى رضى الله عنه ، وهو أول واضع لعلم أصول الفقه فقد أقام الحجة على الاحتجاج بخبر الأحاد فى كتابه المعروف بالرسالة وغيرها من مؤلفاته المختلفة ومما قاله فى الرسالة (فاما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذى قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملا للتأويل ، وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد ، فالحجة فيه عندى أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوبا منه كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول ، لا أن ذلك إحاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله ﷺ ولو شك فى هذا شك لم نقل

له تب ، وقلنا ليس لك إن كنت عالما أن تشك ، كما ليس لك إلا أن تقضى بشهادة العدول وإن أمكن فيهم الغلط ، ولكن تقضى بذلك على الظاهر من صدقهم ، والله ولى ما غاب عنك منهم) (الرسالة ص ١٤٦)

٣ - الامام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) :

قال أبو الخطاب الذى عليه الأصوليون من أصحاب أبى حنيفة والشافعى وأحمد أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له ، وعملا به ، يوجب العلم إلا مرققة قليلة اتبعوا طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك (شرح الكوكب المنير : ج ٢ ص ٣٤٩ ، ٣٥٠) .

٤ - الحسين الكرابيى (ت ٢٤٥ هـ) :

قال ابن حزم : « قال أبو سليمان والحسين ، عن ابن على الكرابيى والهارث بن أسد المحاسبى وغيرهم : أن خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا » (الاحكام فى أصول الاحكام : ج ١ ص ١١٢ ، طدار الجيل - بيروت) .

٥ - داود بن خويز منداد (ت ٣٩٠ هـ) :

قال المازرى : « ذهب ابن خويز منداد إلى أنه يفيد العلم ونسبه إلى مالك وأنه نص عليه وأطال فى تقريره ، وحاصله أنه يوجب العلم الضرورى ، لكن تتفاوت مراتبه » (البحر المحيط للزركشى : ج ١ ص ٢٤٣ ، ط الكويت) .

٦ - ابن كج (ت ٤٠٥ هـ) :

قال : « أنا نقطع على الله بصحة القول بخبر الاحاد ، وينزل منزلة النص ، ألا ترى أننا ننقض حكم من ترك إخبار الاحاد » (البحر المحيط : ج ٤ ص ٢٦٣) .

٧ - الامام ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) :

أورد الامام ابن حزم العديد من الأدلة الدالة على أن خبر الواحد يفيد العلم والعمل معا . ومما قاله في أول الفصل الذي عقده لذلك : « أن خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا ، وبهذا نقول » (انظر الاحكام : ج ١ ص ١١٢ وما بعدها)

٨ - ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) :

لقد أورد الامام ابن القيم العديد من الأدلة التي تدل على حجية خبر الواحد في العقيدة في كتابه (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة .) والتي أوردنا منها الكثير عند الاستدلال لهذا المذهب ، فلا داعي لاعادة شيء منها (انظر مختصر الصواعق المرسلة ص ٥٧١ وما بعدها ، ط المتنبي) .

٩ - الامام بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) :

قال : « سبق منع بعض المتكلمين من التمسك بأخبار الأحاد فيما طريقه القطع من العقائد لأنه لا يفيد إلا الظن ، والعقيدة قطعية ، والحق الجواز ، والاحتجاج انما هو بالمجموع منها ، وربما بلغ مبلغ القطع ، ولهذا أثبتنا المعجزات المروية بالأحاد » (البحر المحيط ج ٤ ص ٢٦٢) .

١٠ - الأستاذ الدكتور محمد محمود فرغلي :

عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

من مؤلفاته التي تتسم بالعمق والإحاطة وجمع الآراء الموثقة كتاب (بحوث في السنة المطهرة) ، وقد تحدث فيه عن حجية خبر الواحد ، ورجح أنه حجة في العلم والعمل . ومما قاله في ذلك :

« أن الحجج الظنية يثبت بها الأصول ، كما تثبت بها الفروع عقيدة وعملا ، فكل منهما يصح إثباته والاستدلال عليه بأنواع الأدلة متواترة ، وأحادا قطعية كانت أو ظنية ، فمن علم حكما عقيدة ، أو عملا من دليل قطعى أو ظنى وجب عليه اعتقاده فى درجته ، والعمل بمقتضاه ولا يسعه إلغاؤه ، والاعراض عنه ، وحسابه على الله (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ، ولا يتركها سدى فيما بلغها (بحوث فى السنة المطهرة : ج ٢ ص ١٣٧) .

وقال فى موضع آخر :

« ... لا فرق بين الأصول والفروع من حيث الاستدلال » (نفس المرجع : ص ١٣٩) .

١١ - محدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى :

الف رسالة سماها « وجوب الأخذ بحديث الأحاد فى العقيدة والرد على شبه المخالفين » (١٠) أورد فيها الكثير من الأدلة التى تدل على حجية خبر الأحاد فى العقيدة ، وأكثر فيها من النقل عن الإمام ابن القيم فى كتابه (مختصر الصواعق المرسلة) وعن الإمام ابن حزم فى كتابه (الأحكام) .

وقد أورد الشيخ الألبانى فى نهاية بحثه قائمة بموضوعات من العقيدة كلها ثابتة بخبر الأحاد رأيت من المصلحة أن أورد منها نماذج كدليل على صحة ما نقول ، ومنها :

١ - شفاعته النبى ﷺ العظمى فى المحشر .

٢ - شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته .

(١٠) مطبوعة بالدار السلفية بالكويت ودار العلم - بينها .

- ٣ - معجزاته ﷺ كلها ما عدا القرآن ، ومنها معجزة انشقاق القمر ، فانها مع ذكرها فى القرآن تأولوها بما ينافى الأحاديث الصحيحة المصرحة بانشقاق القمر معجزة لرسول الله ﷺ .
- ٤ - صفاته ﷺ البدنية وبعض شمائله الخلقية .
- ٥ - الأحاديث التى تتحدث عن بدء الخلق وصفة الملائكة والجن والجنة ، والنار ، وانهما مخلوقتان ، وأن الحجر الأسود من الجنة .
- ٦ - خصوصياته ﷺ التى جمعها السيوطى فى كتاب (الخصائص الكبرى) مثل دخول الجنة ورؤية أهلها وما أعد للمتقين فيها ، واسلام قرينه من الجن وغير ذلك .
- ٧ - القطع بأن العشرة المبشرين بالجنة من أهل الجنة .
- ٨ - الإيمان بسؤال منكر ونكير فى القبر .
- ٩ - الإيمان بعذاب القبر .
- ١٠ - الإيمان بضخمة القبر .
- ١١ - الإيمان بالميزان ذى الكفتين يوم القيامة .
- ١٢ - الإيمان بالصراط .
- ١٣ - الإيمان بحوضه ﷺ وأن من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدا .
- ١٤ - دخول سبعين ألفا من أمته ﷺ الجنة بغير حساب .
- ١٥ - سؤال الأنبياء فى المحشر عن التبليغ .
- ١٦ - الإيمان بكل ما صح فى الحديث فى صفة القيامة والحشر والنشر .
- ١٧ - الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره ، وأن الله تعالى كتب على كل انسان سعاده أو شقاوته ورزقه واجله .

- ١٨ - الايمان بالقلم الذى كتب كل شيء .
- ١٩ - الايمان بان القرآن كتاب الله حقيقة لا مجازا .
- ٢٠ - الايمان بالعرش والكرسى حقيقة لا مجازا .
- ٢١ - الايمان بان اهل الكباثر لا يخلدون فى النار .
- ٢٢ - وان ارواح الشهداء فى حواصل طير خضر فى الجنة .
- ٢٣ - وان الله حرم على الأرض أن تاكل اجساد الانبياء .
- ٢٤ - وان لله ملائكة سياحين يبلغون النبى ﷺ سلام أمته عليه .
- ٢٥ - الايمان بمجموع اشراط الساعة كخروج المهدي ، ونزول عيسى عليه السلام وخروج الدجال ، ودابة الأرض من موضعها ، وغيرها مما صحت به الأحاديث .
- ٢٦ - وأن المسلمين يفترقون على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها فى النار الا واحدة ، وهى التى تتمسك بما كان عليه الصحابة من عقيدة وعبادة وهدى .
- ٢٧ - الايمان بجميع أسماء الله الحسنى ، وصفاته العليا مما جاء فى السنة الصحيحة ، كالعلى والقدير وصفة الفوقية والنزول وغيرها .
- ٢٨ - الايمان بعروجه ﷺ الى السموات العلى ، ورؤيته آيات ربه الكبرى .
- هذه بعض العقائد الاسلامية الصحيحة التى وردت فى الأحاديث الثابتة المتواترة أو المستفيضة ، وتلقنتها الأمة بالقبول ، وهى تبلغ المئات ، وما أظن أحدا من المسلمين يجرؤ على انكارها أو التشكيك فيها (١١) .

قال الامام ابن القيم - فى الاستدلال على اثبات صفات الله تعالى - بحديث الاحاد : «فهذا لا يشك فيه من له خبرة بالميقول فإن الصحابة هم الذين رووا هذه الأحاديث ، وتلقاها بعضهم عن بعض بالقبول ، ولم ينكرها أحد منهم على من رواها ، ثم تلقاها عنهم جميع التابعين من أولهم الى آخرهم ، ومن سمعها منهم تلقاها بالقبول والتصديق لهم ، ومن لم يسمعها منهم تلقاها عن التابعين كذلك ، وكذلك تابع التابعين مع التابعين ، هذا أمر يعلمه ضرورة أهل الحديث كما يعلمون عدالة الصحابة وصدقهم وأمانتهم ونقلهم ذلك عن نبيهم ﷺ ، كنقلهم الوضوء والغسل من الجنابة وأعداد الصلوات وأوقاتها ، ونقل الاذان والتشهد والجمعة والعيد ، فان الذين نقلوا هذا هم الذين نقلوا احاديث الصفات فان جاز عليهم الخطأ والكذب فى نقلها ، جاز عليهم ذلك فى نقل غيرها مما ذكرناه ، وحينئذ فلا وثوق لنا بشئ نقل لنا عن نبينا ﷺ البته ، وهذا انسلاخ من الدين والعلم والعقل ، على أن كثيرا من القادحين فى دين الاسلام ، قد طردوه ، وقالوا : لا وثوق لنا بشئ البته ، فهؤلاء أعطوا الانسلاخ من السنة والدين حقه ، وطردوا كفرهم وخلعوا ربة الاسلام من أعناقهم ، وتقسمت الفرق قولهم هذا فى رد الحديث » (١٢) .

فثبت بكل ما تقدم عدم صحة دعوى الاجماع على عدم حجية خبر الواحد فى الاعتقادات ، وأن هذه الدعوى تحتاج إلى دليل ، بل الأدلة تكذبها على أنه لو صح - جدلا - هذا الاتفاق ، فانه مقيد بما إذا لم يكن هناك ما يشهد له .

قال الشيخ صديق حسن خان :

« والخلاف في إفادة خبر الأحاد الظن أو العلم مقيد بما إذا لم ينضم إليه ما يقويه ، وأما إذا انضم إليه ما يقويه ، أو كان مشهورا أو مستفيضا ، فلا يجرى فيه الخلاف المذكور ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الاجماع على العمل بمقتضاه فانه يفيد العلم ، لأن الاجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه ، وهكذا خبر الواحد اذا تلقته الأمة بالقبول ، فكانوا بين عامل به ومتأول له (والتأويل فرع القبول) . ومن هذا القسم أحاديث صحيحى البخارى ومسلم (١٣) . »



أهم النتائج :

ينبغي في نهاية هذا البحث أن أشير الى أهم النتائج التي توصلت اليها وهي :

أولا : رجحان مذهب القائلين بحجية خبر الآحاد في العقيدة ، وإن لم يكن مذهب الجمهور ، لقيام الأدلة على ذلك - كما تقدم .

ثانيا : بطلان القول بالاجماع على أن خبر الواحد ليس حجة في الأمور الاعتقادية ، بدليل ما نقلناه عن المحققين من العلماء - قديما وحديثا - بل هناك ما يشبه الاجماع على عكسه ، فقد ثبت بما لا يدع شكا من أن السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم تلقوا خبر الواحد بالقبول وعملوا به في جميع أحكام الدين ، ولم يفرقوا بين الأصول والفروع ، وأن الواحد منهم كان يبعثه رسول الله - ﷺ - ليبلغ شرع الله - تعالى - وأن الناس كانوا يأخذون عنهم كل ما كلفوا بتبليغه لا فرق بين العقيدة والشرعة ، لعلمهم أن العقيدة والشرعة مرتبطتان ارتباط الأصل بالفرع ، ففصل أحدهما عن الآخر لا يجوز بحال من الأحوال ، وصريح القرآن الكريم وأحاديث الرسول - ﷺ - شاهد بذلك .

وقد كان الصحابة - رضی الله عنهم - إذا روى أحدهم لغيره حديثا في صفات الخالق جل وعلا - تلقاه بالقبول ، واعتقد أن تلك الصفة على القطع واليقين ، كما في رؤية الخالق جل وعلا - يوم القيامة ، وتكليمه وندائه بالصوت الذي يسمعه البعيد كما يسمعه القريب ، ونزوله الى السماء الدنيا كل ليلة ، وغير ذلك مما هو معلوم في كتب السنة ويدين به المسلمون الى يومنا هذا .

(م ٢٩ - الحولية)

ثالثا : أن القول بعدم حجية خبر الأحاد في العقيدة سوف يؤدي
إلى رفض العديد من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي - ﷺ -
بحجة كونها في العقيدة ، والعقيدة لا تثبت بحديث الأحاد ، وفي
هذا من الضرر والفساد ما فيه .

رابعا : تبين أن العمل نوعان : عمل الجوارح واعتقاد القلب ،
فالعامل بالجوارح إن تعذر لم يتعذر العمل بالقلب اعتقادا .

ولعل القائلين بأن خبر الأحاد لا يفيد العلم يريدون خبر الأحاد
من حيث هو ، أما الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول فيقطع بصدقه ،
ثم العمل بخبر الأحاد ثابت بالدليل ومتفق عليه والاعتقاد عمل
قلبي يؤخذ من خبر الأحاد فيكون إنكار أخذ الاعتقاد من خبر الأحاد
إنكارا للدليل القطعي المفيد للعلم الموجب للعمل بخبر الأحاد وهو
أعم من أن يكون عملا بالجوارح أو عملا بالقلب وهو الاعتقاد .

وعلى هذا يحمل ما سبق نقله عن الإمام ابن حزم حيث قال :
« وإذا صح هذا فقد ثبت يقينا أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغا
إلى رسول الله - ﷺ - حقيق مقطوع به ، موجبا للعلم والعمل معا » .

كما نقل مثل ذلك عن غيره من العلماء .

خامسا : تبين أن آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة
قد ربطت بين الإيمان الذي هو التصديق بالقلب وبين العمل الذي هو
نتيجة وثمره لهذا الاعتقاد ، ولا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر
وهذا ما يجعلنا نؤكد رجحان ما ذهب إليه الجمهور من حجية خبر
الأحاد في العقيدة ، وقد سبق أن نقلنا عن بعض المحققين أن المسائل
العلمية تستوجب العلم والعمل معا ، كما أن المسائل العملية
تستوجب العمل والعلم أيضا .

سادسا : تبين أن هناك فرقا بين من يدعى أن خبر الكجاد يفيد القطع واليقين وبين من يقول إنه يفيد العلم ، ونحن مع القائلين بإفادته العلم الذى وجب العمل بمعناه الشامل (عمل الجوارح وعمل القلب) ونخالف من يرى أنه يفيد القطع واليقين لأنه لا يمكن بناء ذلك على نقل لم يؤمن الخطأ على نقله أو الكذب .

سابعا : تبين من خلال هذا البحث رفض ما استدل به بعض العلماء من الآيات التى نهى عن اتباع الظن فى مثل قوله تعالى : (إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا) وبيننا سبب رفض هذا الاستدلال ، وهو أن هذه الآيات إنما تتحدث عن المشركين الذين تركوا منهج الله تعالى واتبعوا ما تهواه أنفسهم وشهواتهم الباطلة ، وفرق كبير بين هذا المعنى وبين الظن بمعنى إدراك الطرف الراجح الذى بنيت عليه أكثر الأحكام الشرعية .

نسأل الله تعالى أن يفقهنا فى ديننا وأن يهدينا سواء السبيل ،
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

شعبان محمد اسماعيل

أهم المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الإحكام في أصول الأحكام للحافظ أبي محمد ، علي بن حزم
الأندلسي الظاهري : المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، مطبعة العاصمة بالقاهرة ،
نشر زكريا علي يوسف .
- ٣ - الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين ، علي بن أبي علي بن
محمد الأمدى ، المتوفى سنة ٦٣١ هـ : طبع مؤسسة الحلبي وشركاه
سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٤ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للعلامة محمد
ابن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ، ط. الحلبي .
- ٥ - الإصابة في تمييز الصحابة ، للحافظ أحمد بن علي بن محمد
ابن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ : الطبعة الأولى
بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ .
- ٦ - أصول السرخسي ، لأبي بكر ، محمد بن أبي سهل السرخسي
الحنفي ، المتوفى سنة ٤٩٠ هـ ، تحقيق أبي الوفاء المراغي :
مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٧٢ هـ ، نشر لجنة احياء
المعارف النعمانية بحيدرآباد الدكن ، الهند .
- ٧ - بحوث في السنة المطهرة للدكتور محمد محمود فرغلي ، ط دار
الكتاب الجامعي .
- ٨ - البحر المحيط في أصول الفقه ليدر الدين الزركشي ، المتوفى سنة
٧٩٤ هـ ، تحرير : د. عمر سليمان الأشقر ، مراجعة د. عبدالستار
أبو غده ، ود. محمد سليمان الأشقر ، ط وزارة الأوقاف والشئون
الإسلامية بالكويت .

- ٩ - البرهان فى أصول الفقه ، لامام الحرمين أبى المعالى ، عبد الملك
ابن عبد الله بن يوسف الجوينى ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ، تحقيق
الدكتور عبد العظيم الديب ، طبع مطابع الدوحة - قطر - سنة
١٣٩٩ هـ .
- ١٠ - التبصرة فى أصول الفقه ، للشيخ أبى اسحاق إبراهيم بن على
الفيروزآبادى الشيرازى ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، تحقيق الدكتور
محمد حسن هيتو ، طبعة دار الفكر بدمشق ، سنة ١٤٠٠ هـ -
١٩٨٠ م .
- ١١ - تخرىج أحاديث أصول البزدوى ، للحافظ أبى العدل زين الدين
قاسم بن قطلوبغا ، المتوفى سنة ٨٧٩ هـ ، نشر نور الدين محمد
كارخانه تجارت - كتب آراه باغ - كراتشى ، مطبوع على هامش
أصول البزدوى .
- ١٢ - تفسير القرطبى = الجامع لأحكام القرآن : لأبى عبد الله محمد
ابن أحمد الأنصارى القرطبى ، المتوفى سنة ٦٧١ هـ ، طبع دار
الكتب المصرية بالقاهرة ، سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ١٣ - التقرير والتحبير ، شرح العلامة ابن أمير الحاج ، المتوفى سنة
٨٧٩ هـ ، على كتاب (التحرير) للكمال بن الهمام ، المتوفى
سنة ٨٦١ هـ ، الطبعة الاولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ، سنة
١٣١٦ هـ .
- ١٤ - التلويح على التوضيح ، للإمام سعد الدين مسعود بن عمر
التفتازانى ، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ ، الطبعة الاولى بالمطبعة الخيرية
للخشب ، بمصر ، سنة ١٣٢٢ هـ .
- ١٥ - التوضيح على التنقيح ، لصدر الشريعة ، عبيد الله بن مسعود ،
المتوفى سنة ٧٤٧ هـ ، الطبعة الاولى بالمطبعة الخيرية ، للخشب ،
بمصر ، سنة ١٣٢٢ هـ .

١٦ - تيسير التحرير شرح كتاب التحرير (لكمال الدين ، محمد بن عبد الواحد بن الهمام ، المتوفى سنة ٨٦١ هـ) ، ل محمد أمين ، المعروف بامير بادشاه الحنفى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر ، سنة ١٣٥٠ هـ .

١٧ - جامع بيان العلم وفضله ، للحافظ أبى عمر يوسف بن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، ط . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

١٨ - حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلى ، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ ، على متن جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، للعلامة عبد الرحمن ابن جاد الله البناني ، المتوفى سنة ١١٩٨ هـ ، طبع دار احياء الكتب العربية ، لعيسى البابى الحلبي بالقاهرة .

١٩ - حصول المأمول من علم الأصول ، للسيد محمد صديق حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ ، طبعة المكتبة التجارية الكبرى ، سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٧ م .

٢٠ - سنن الترمذى مع شرح تحفة الأحوذى ، للعلامة محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المياكفورى ، المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ ، مطبعة القجالة الجديدة بالقاهرة ، سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٢١ - سنن الدارقطنى ، للحافظ على بن عمر ، الدارقطنى ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ، طبع دار المحاسن للطباعة بالقاهرة ، سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٢٢ - سنن أبى داود ، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، طبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر ، سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٢٣ - سنن ابن ماجه ، للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ،
المعروف بابن ماجه ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، تحقيق المرحوم
محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع دار احياء الكتب العربية ، لعمري
البابى الجلبى بمصر ، سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .

٢٤ - سنن النسائى ، للحافظ أحمد بن شعيب بن على النسائى ،
المتوفى سنة ٣٠٣ هـ ، طبع مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ،
سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

٢٥ - شرح تنقيح الفصول فى اختصار الحصول فى الأصول ، للإمام
شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافى ، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ ،
حققه طه عبد الرؤوف سعد ، طبع مكتبة الكليات الأزهرية ،
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٢٦ - شرح صحيح مسلم ، للإمام الحافظ محيى الدين يحيى بن شرف
النورى ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة
سنة ١٣٤٩ هـ .

٢٧ - شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، للقاضى عضد الملة والدين ،
عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الايجى ، المتوفى سنة
٧٥٦ هـ ، وبهامشة حاشية التفتازانى ، المتوفى سنة ٧٩١ هـ ،
وحاشية الشريف الجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦ هـ ، نشر مكتبة
الكليات الأزهرية بالقاهرة ، سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٢٨ - شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير فى أصول الفقه ،
للعامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى ، المتوفى
سنة ٩٧٢ هـ ، ط . جامعة الملك عبد العزيز بالملكة العربية
السعودية .

٢٩ - شرح المحلى على جمع الجوامع ، لجلال الدين ، محمد بن أحمد المحلى ، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، لعيسى البابى الحلبي بالقاهرة ، مطبوع بهامش حاشية البنانى .

٣٠ - صحيح البخارى مع حاشية السندى ، للاقام الحافظ أبى عبد الله ، محمد بن اسماعيل البخارى ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، المطبعة العثمانية ، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

٣١ - صحيح مسلم ، للحافظ أبى الحسين ، مسلم بن النخاج القشيري النيسابوري ، المتوفى سنة ٢٦١ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

٣٢ - العدة فى أصول الفقه ، للقاضى أبى يعلى ، محمد بن الحسين الفراء البغدادى الحنبلى ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق الدكتور أحمد على الباركي ، طبع مؤسسة الرسالة ببغروت ، سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٣٣ - الفتح الكبير فى ضم الزيادة الى الجامع الصغير ، كلاهما لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ ، ومزجهما الشيخ يوسف النبهانى ، طبع دار الكتب العربية الكبرى ، لمصطفى البابى الحلبي بمصر ، سنة ١٣٥٠ هـ .

٣٤ - فوائج الزحموت ، شرح مسلم الثبوت لمحب الدين بن عبد الشكور ، المتوفى سنة ١١١٩ هـ ، المطبعة الاميرية ببغلاق ، سنة ١٣٢٢ هـ ، مطبوع بهامش المستصفى .

٣٥ - كتاب الحدود فى الاصول للحافظ أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى ، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ ، تحقيق الدكتور نزيه حماد ، ط . مؤسسة الزعبي .

٣٦ - كشف الاسرار عن اصول فخر الاسلام البزدوى ، لعلاء الدين
ابن احمد البخارى ، المتوفى سنة ٧٣٠ هـ ، مطبعة درسعادت
استانبول ، سنة ١٣٠٨ هـ .

٣٧ - مختصر الصواعق المرسلة فى الرد على الجهمية والمعتلة ، للإمام
ابن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ هـ ، ط. المتنبى .

٣٨ - المستصفى من علم اصول الفقه ، لأبى حامد محمد بن محمد
الغزالى ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية
ببولاق - مصر ، سنة ١٣٢٢ هـ .

٣٩ - مسند الامام أحمد بن حنبل ، المتوفى سنة ٢٤١ هـ ، المطبعة
الميمنية بالقاهرة ، سنة ١٣١٣ هـ .
الطبعة الأولى ، مطبعة حيد أباد الدكن بالهند ، سنة ١٣٢١ هـ .

٤٠ - المسودة فى اصول الفقه ، لثلاثة أئمة من آل تيمية تتابعوا على
تأليفها :

١ - مجيد الدين أبو البركات ، عبد السلام بن عبد الله بن تيمية
الحرانى ، المتوفى سنة ٦٥٢ هـ .

٢ - شهاب الدين أبو المحاسن ، عبد الحليم بن عبد السلام بن
عبد الله بن تيمية الحرانى ، المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .

٣ - شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم
ابن عبد السلام ، المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .

جمعها وبيضاها أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى الحرانى
الدمشقى الحنبلى ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، تحقيق محمد
محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة المدنى بالقاهرة ، سنة ١٣٨٤ هـ
١٩٦٤ م .

٤١ - المعتمد فى أصول الفقه ، لأبى الحسين محمد بن على بن
الطيب البصرى المعتزلى ، المتوفى سنة ٤٣٦ هـ ، تحقيق الدكتور
محمد حميد الله .

٤٢ - مقدمة ابن الصلاح ومحامى الاصطلاح ، لتقى الدين عثمان بن
عبد الرحمن ، المتوفى سنة ٤٣٦ هـ ، تحقيق الدكتورة عائشة
عبد الرحمن (بنت الشاطىء) ، ط . دار الكتب المصرية .

٤٣ - الموافقات فى أصول الأحكام ، لأبى اسحاق ، ابراهيم بن موسى
اللمسى الشاطبى ، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ ، مطبعة محمد على
صبيح بمصر .

٤٤ - الموطأ ، للإمام مالك بن أنس الأصبحى ، المتوفى سنة ١٧٩ هـ ،
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار احياء الكتب
العربية ، لعمى البابى الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م

٤٥ - ميزان الأصول فى نتائج العقول ، لعلاء الدين المرقندى ، المتوفى
سنة ٥٣٩ هـ ، تحقيق الدكتور محمد زكى عبد البر ، الطبعة
الاولى سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٤٦ - نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول الى علم الأصول لعبد الرحيم
ابن الحسن الاسنوى ، المتوفى سنة ٧٧٧ هـ ، مطبعة السعادة ومعه
منهاج العقول للبدخشى .

٤٧ - نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ، للعلامة محمد بن على بن
محمد الشوكانى ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ، مطبعة مصطفى البابى
الحلبى بالقاهرة ، سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٤٨ - وجوب الاخذ بحديث الاحاد فى العقيدة والرد على شبه المخالفين ،
للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى ، ط . الدار السلفية بالكويت
ودار العلم - بنها .

محتويات العدد

أسرة التحرير (ب)

افتتاحية العدد (ج)

للمستاذ الدكتور / السيد رزق الطويل

عميد الكلية

بحوث في التفسير وعلوم القرآن

أبو بكر بن العربي وكتابه (احكام القرآن) ١ - ٣٨

للدكتور / على حسن محمد سليمان

مدرس التفسير وعلوم القرآن بالكلية

العدوى والسنة والحقائق العلمية ٣٩ - ٧٨

للدكتور (الطبيب) / عبد الرحمن عبد الله الرفاعي

مدرس الحديث الشريف وعلومه بالكلية

من التراث الحديث في علوم القرآن والحديث ٧٩ - ١١٠

للدكتور / حمودة محمد سند

أستاذ التفسير وعلوم القرآن الكريم بالكلية

وصايا لقمان ١١١ - ١٦٨

للدكتور / الحمدي عبد الرحمن

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بالكلية

بحوث في الشريعة الإسلامية وأصولها

أحكام النقد في الشريعة الإسلامية

(بحث فقهي مقارن) ١٧٩ - ٢٢٢

للدكتور / فتحى عبد العزيز شحاته

حول قضية تجديد أصول الفقه ٢٢٣ - ٢٨٦

للدكتور / على جمعة

مدرس أصول الفقه بالكلية

الدولة في الإسلام فلسفتها وعقبات أمام قيامها ٢٨٧ - ٣١٢

للمستشار الدكتور / يوسف محمود صبح

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون

بالجامعة الإسلامية (بغزة)

بحوث فى اللغة العربية وآدابها

منهج القرآن التدريجى ومدى تطبيقه تربوياً على اللغويات ٣١٣ - ٣٥٤

للدكتور / عبد الرؤوف محمد عثمان

أستاذ اللغويات المساعد بالكلية

مسائل بلاغية مختلف فيها بين صاحب الكشف

وصاحب الانتصاف فى علم المعانى ... ٣٥٥ - ٤١٦

للدكتور / أيوب عبد العزيز بدران

أستاذ البلاغة والنقد المساعد بالكلية

تخصيص الدلالات العامة للألفاظ ... ٤١٧ - ٤٣٤

للدكتور / عبد الحليم محمد عبد الحليم

أستاذ أصول اللغة المساعد بالكلية

مثالية حاتم الطائي (من شعره) ... ٤٣٥ - ٤٧٢

للدكتور / محمد حسن عبد اللطيف

مدرس الأدب والنقد بالكلية

السماح فى أخبار الرماح لجلال الدين السيوطى ... ٤٧٣ - ٥١٢

للدكتور / هاشم صالح مناع

مدرس الأدب العربى والنقد ووكيل كلية

الدراسات الإسلامية والعربية (بدبى)

قضية اشتغال عن المعمول وأثرها فى الاعراب والتراكيب ٥١٣ -

للدكتور / عمر أحمد محمد شحات

مدرس اللغويات بالكلية

حجية خبر الأحاد فى العقيدة ... ٥٥٣ - ٦١٨

للدكتور / شعبان محمد اسماعيل

رئيس قسم الشريعة بالكلية

